جامعة
المنصورة
كلية الآداب

الأسس اللغوية
لتضعيف الوجه الإعرابي
في (الدرّ المصُون) للسّمين الحلبي

إعداد

الدكتور / محمود سليمان الجعيدي
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب – جامعة المنصورة

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة
العدد الثالث و الخمسون – أغسطس ٢٠١٣

الأسس اللغوية لتضعيف الوجه الإعرابي
في (الدرّ المصُون) للسّمين الحلبي

د. محمود سليمان الجعيدي

مقدمة

يمثّل كتابُ (الدرّ المصُون في علُوم الكتابِ المكْنُون)، للسّمين الحلبيّ[1]، أحد التفسيرات اللغوية المهمة التي أوْلت جانب الإعراب والتوجيهات الإعرابية المتعددة للكلمة الواحدة في القرآن الكريم اهتمامًا بالغًا، معتمدًا في ذلك على ما سبقه من كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره، ويتميز (الدر المصون)، بشموله معظم الآراء الواردة فيما سبقه من كتب تتعلق بالنص القرآني تفسيرًا وإعرابًا، هذا بالإضافة إلى "التنظيم والتنسيق، والأمانة العلمية في عزْو الأقوال إلى أصحابها، وظهور شخصيته في الترجيح والردِّ والتضعيف لما يذكره مِنْ آراء"[2].

وقد صنف بعض الباحثين تفسير (الدر المصون) ضمن التفاسير التي اهتمت بالجانب اللغوي، وجعلت من هذا الجانب اللغوي مدخلا أساسيًّا من مداخل التفسير[3]، وصنفه بعضهم ضمن كتب إعراب القرآن الكريم[4]؛ لاهتمامه بالإعراب

---

(١) السمين الحلبي هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدايم المعروف بالسمين الحلبي، (ت: ٧٥٦هـ) وهو مفسر وعالم بالعربية والقراءات، من أهل حلب الشام، وإليها نسب، وله كثير من الكتب في التفسير وعلوم القرآن، منها: القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الالفاظ، وفي غريب القرآن، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون. انظر ترجمته في: الأعلام، خير الدين الزّرِكْلي، ٢٧٤/١.

(٢) نظرات في تحقيق الدر المصون، الدكتور محمد المحرصاوي، ص٢٢.

(٣) انظر: منهج السمين الحلبي في التفسير في كتابه: الدر المصون، الدكتور عيسى الدريبي، ص١٧-١٩.

(٤) كشف الظنون، حاجي خليفة، ١٢١/١.

بشكل أساسي وواضح، فهو، كما يقول حاجي خليفة: مع اشتماله على غير الإعراب "يعد من أجل ما صنف فيه؛ لأنه جمع العلوم الخمسة: الإعراب والتصريف، واللغة، والمعاني، والبيان"(١)، والحق أنّ كتاب (الدر المصون) ليس مجرد تفسير لغوي للقرآن الكريم، أو كتاب في إعرابه، بل يُعَدُّ موسوعة قرآنية ولغوية شاملة في التفسير والقراءات والبلاغة واللغة والنحو والصرف وإعراب القرآن(٢) لما احتوى عليه من أصول وفروع تتعلق بهذه العلوم جميعها من جانب، ثم بتفسير القرآن الكريم من جانب آخر.

ومن أهم ما يتميز به (الدر المصون) تعدد الوجوه الإعرابية للكلمة الواحدة، فلم يقتصر السمين على وجه واحد من وجوه الإعراب للكلمة الواحدة، وإنما عُنِيَ بذكر الوجوه الإعرابية الممكنة والمحتملة، حيث كان يقول: قوله: (...) فيه وجهان، أو: فيه ثلاثة وجوه،...، على نحو يتضح من خلال الجدول الآتي(٣):

عدد الوجوه الإعرابية	وجهان	ثلاثة وجوه	أربعة وجوه	خمسة وجوه	ستة وجوه	سبعة وجوه	ثمانية وجوه	تسعة وجوه	عشرة وجوه	أحد عشر وجها	اثنا عشر وجها	ثلاثة عشر وجها	عشرون وجها
عدد المواضع	١٢٨٦	٥٢١	١٤٤	٧٧	٤٣	١٨	١١	٥	٤	٢	١	١	١

فقد ذكر، تقريبًا، وجهين من وجوه الإعراب في إعراب (١٢٨٦) كلمة من كلمات القرآن، ثم ذكر ثلاثة وجوه في إعراب (٥٢١) من كلمات القرآن الكريم، وقد تعددت الوجوه الإعرابية لديه حتى بلغت عشرين وجهًا في بعض الكلمات، وذلك في إعرابه لـ(الكاف)(٤) في قوله تعالى:

---

(١) المصدر السابق، ١٢١/١، وانظر أيضا: الدر المصون، السمين الحلبي، ٤/١.

(٢) انظر: منهج السمين الحلبي في توجيه القراءات، الدكتور بسام عليان، ص٦٥.

(٣) قام الباحث بهذه الإحصاءات في كتاب الدر المصون بالاعتماد على الحاسب الآلي (الحاسوب) بشكل أساسي، ثم تنقية هذه المواضع بشكل استقرائي بالحذف منها أو بالإضافة إليها.

(٤) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٥٩/٥– ٥٦٣.

﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾[1]

ولم يقتصر السمين الحلبي على تقديم الوجوه الإعرابية الممكنة للكلمة الواحدة فقط، بل رأيناه يصف هذه الوجوه بأوصاف تقوي من وجه ما أو تضعفه، فهذا وجه راجح، وهذا ضعيف،...، وهو الأمر الذي تبدو معالمه، أيضا، واضحة من خلال الجدول الآتي:

صفة الوجه لإعراب	راجح	مرجوح	قوي	حسن	ضعيف	ضعيف جدا	قبيح
عدد المواضع	٤	٣٧	٣٣	١٥	٢١٤	٣٣	١٦

ومن الواضح من الجدول السابق أنّ وصف السمين الحلبي للوجه الإعرابي بأنّه (ضعيف)، أو (ضعيف جدًا) يحتل الدرجة الأولى في عدد التكرار، بل إنّ مواضع تضعيف الوجه الإعرابي لتعادل ضعف المواضع الإعرابية الأخرى مجتمعة، ويعلل السمين الحلبي لذكر الوجوه الإعرابية الضعيفة في مقدمة كتابه والتأكيد عليها بأنّه لم يترك "وجهًا غريبًا من الإعراب، وإن كان واهيا، ومقصودي بذلك التنبيه على ضعفه؛ حتى لا يغتر به من اطلع عليه"[2]، فذكره للوجه الضعيف للتأكيد على ضعفه.

وبناءً على ما قصده السمين من إيراد الوجوه الضعيفة رأيناه يتخطى أمر تعدد الوجوه الإعرابية، ثم أمر الحكم عليها بالقوة أو بالضعف، إلى أمر آخر، لا يقل أهمية عن الأمرين السابقين، وهو أمر التعليل للحكم على وجه ما بالضعف، فنراه، في الغالب، يقدم تعليلات نحوية وصرفية ودلالية جادة لكلّ وجه نحوي يقدمه، وهي، في حقيقتها، تعليلات تنم عن عقلية نحوية مستوعبة للأحكام النحوية بشكل عام، ولطبيعة هذا التوجيه وأسسه، بشكل خاص، مع ربط هذا التوجيه بدلالة التركيب والسياق في القرآن الكريم.

---

(١) الأنفال: ٥.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ١/٥.

وانطلاقًا من ذلك كله كان هذا البحث، وقد قام بشكل أساسيٍّ، على حصر مواضع تضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون)، ثم تصنيفها، ثم تأصيلها ومناقشتها مناقشة نحوية لبيان مدى اتفاقها أو اختلافها مع ما أصله النحاة من أصول نحوية تتعلق بالتوجيه الإعرابي، ثم الخروج من ذلك كله بتحديد الأسس اللغوية التي اعتمد عليها السمين الحلبي في تضعيف الوجه الإعرابي في الدر المصون، وهو الهدف الأساسي في هذا البحث.

ولم يقف السمين الحلبي في (الدر المصون) في توجيه الوجوه الإعرابية عند حدود قراءة معينة، وإنما وجّه كل القراءات القرآنية التي ذكرها توجيها نحويا مبيّنا مدى قوة هذا الوجه النحوي أو ضعفه، ومن هنا لم يقف هذا البحث عند حدود قراءة بعينها، وإنما امتد ليشمل الأسس النحوية لتضعيف الوجه الإعرابي في كل القراءات القرآنية التي عرض لها السمين الحلبي في (الدر المصون)؛ فالهدف الأساسي هو البحث عن أسس التضعيف النحوي، وليس أسس التضعيف المرتبط بقراءة ما.

ومن الملاحظ أنّ الأسس النحوية التي ذكرها السمين الحلبي في (الدر المصون) قد تكون نحوية مجردة تفعل الأصول النحوية ومعايير النظام النحوي للغة العربية، وقد تكون دلالية سياقية تعتمد بشكل مباشر على المعنى المستفاد من التركيب ودلالته، ولا تهمل دور القرائن اللغوية الأخرى في توجيه الحكم على وجه نحوي معين بأنه قوي أو بأنه ضعيف، وقد تكون هذه الأسس نصية معتمدة على مدى تماسك النص القرآني أو تفككه من خلال تقوية وجه ما وتضعيف وجه آخر، ثم في توجيه هذا الحكم وتعليله.

وبناءً على ما تقدم، جاءت هذه الدراسة في خمسة مباحث، هي:

المبحث الأول: الإعراب وتعدد الوجوه الإعرابية.

المبحث الثاني: الأساس الدلالي وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون).

المبحث الثالث: الأساس الأصولي وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون).

المبحث الرابع: الأساس النحوي التركيبي وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون).

المبحث الخامس: الأساس النصي وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون).

وَثَمّة بعض الدراسات السابقة التي تناولت السمين الحلبي من ناحية، وتفسيرَه (الدر المصون) من ناحية ثانية، منها: (أثر السياق في البحث النحوي في الدر المصون)[١]، ومنها كذلك: (السمين الحلبي نحويا من خلال كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)[٢]، ومنها كذلك: (بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)[٣]، ولم يتطرق الباحثون

---

(١) انظر: أثر السياق في البحث النحوي في الدر المصون للسمين الحلبي، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: السمين الحلبي نحويا من خلال كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للباحث مراد علي الفراية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٤م.

(٣) بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للباحث الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

في كل هذه الدراسات إلى الأسس اللغوية لتضعيف الوجه الإعرابي في الدر المصون من قريب أو بعيد، وهو يعد مسوغا علميا لإنجازه.

وأودُّ أنْ أشير أخيرًا إلى أنّ البعد الحقيقي في دراسة موضوع ينتمي بشكلٍ مباشر إلى التراث النحوي من ناحية والتراث التفسيري من ناحية ثانية ليَتَمثّلُ في الكشف عن مدى الاتصال المباشر بين علوم القرآن الكريم من جانب وعلوم العربية التي نشأت بشكل مباشر في رحاب النص القرآني من جانب آخر، وإني لأرجو أخيرًا أن أكون قد وُفّقت إلى ما سعيت إليه، وآخر دعوانا أنْ الحمدُ لله رب العالمين.

المبحث الأول
الإعراب وتعدد الوجوه الإعرابية

للإعراب في اللغة معانٍ، أشهرها: الإبانة، والإفصاح، يقول ابن منظور: "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو: الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه، وعرب، أيّ: أبان وأفصح،...، وروي عن النبي، (ﷺ)، أنّه قال: الثيب تعرب عن نفسها، أي: تفصح"(١)، أمّا في الاصطلاح عند النحاة فقد استُخدم مصطلح (الإعراب) في ثلاثة معان اصطلاحية:

- **الأول:** ما يقابل البناء، فـ"الإعراب ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته"(٢).
- **الثاني:** ما يرادف النحو، فقد سُمّى النحاة النحو إعرابًا والإعراب نحوًا، فـ"يسمى النحو إعرابا، والإعراب نحوًا سماعًا؛ لأنّ الغرضَ طلب علم واحد"(٣).
- **الثالث:** الإبانة والإفصاح عن المعاني الوظيفية النحوية للكلمة في جملتها، "بذكر موقع الكلمة في الجملة، أو موقع الجملة في العبارة، كأن يقال عنها: إنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ أو خبر"(٤)، وهو ما أورده بالمعنى الشيخ الخضري حيث قال: الإعراب "تطبيق الكلام على قواعد العربية، كما نص

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة: (ع. ر. ب).

(٢) اللمع، ابن جني، ص١٠.

(٣) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص٩١.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير اللبدي، ص١٤٨.

عليه الدماميني على المغني وغيره، ومنه قولهم: أعرب: (جاء زيد)"[١]، وهو ما يطلق عليه أيضًا الوجه الإعرابي للكلمة في سياق جملتها.

ومن الواضِح أنّ أقرب المعاني الاصطلاحية إلى المعنى اللغوي، وهو معنى الإيضاح والتبيين، هو المعنى الاصطلاحي الثالث الذي يتركز في الإبانة عن المعاني الوظيفية للكلمة في جملتها، فكلاهما يدور في فلك الإيضاح والتبيين، وهو ما لاحظه ابن منظور حيث يقول: "وإنما سمي الإعراب إعرابًا لتبيينه وإيضاحه"[٢]، وإن كان المعنيان الاصطلاحيان، الأول والثاني، لا يخلوان كذلك من معنى الإيضاح والتبيين والإفصاح.

ويُعد المعنى الاصطلاحي الثالث للإعراب تطورًا مرحليًّا في دلالة المصطلح، حيث يتحول به المصطلح من المعنى النظري الخالص الموجود في المعنيين الاصطلاحيين، الأول والثاني، إلى إطار تطبيقي تحليلي صار معه الإعراب غرضًا قائمًا بذاته في دراسة النحو العربي وفي ممارسات تحليل النصوص العربية ذات القيمة الأدبية والبلاغية العالية.

ويُطْلق على الحالة الإعرابية للكلمة في جملتها، وفق المفهوم الثالث لمصطلح الإعراب، الوجه الإعرابي للكلمة، أو الوجه النحوي للكلمة، فالوجه النحوي هو" المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة، ككون الكلمة مرفوعة؛ لأنها فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك من المعاني النحوية التي يكون عليها الرفع"[٣].

ويبنى الوجه الإعرابي أو النحويّ على ما يسمى بالتوجيه النحوي، أو التوجيه الإعرابي، والذي يعرف بأنه: "ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان وجه كل منها،

---

(١) حاشية الخضري، الشيخ محمد الخضري، ١/٥٠-٥١.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة: (ع.ر.ب).

(٣) قواعد التوجيه في النحو العربي، الدكتور عبد الله الخولي، ص٨ .

وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير أو تفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر له أم لم يصغ"[١]، فالتوجيه النحوي أو الإعرابي يرتبط أساسا بالتعليل أو بالتفسير أو بالتقرير أو بالاستدلال أو بالاحتجاج للوجه الإعرابي المذكور في الكلمة محل الإعراب في سياق الجملة التي وردت فيها.

ويبنى التوجيه الإعرابي أو النحوي على أمرين أساسين هما: قواعد الإعراب، أو القواعد النحوية، ثم قواعد التوجيه، ويقصد بقواعد الإعراب، أو القواعد النحوية، تلك القواعد النحوية المتعلقة بالأبواب النحوية والتي اتفق عليها النحاة في النظام النحوي للغة العربية، فـ"وظيفة القواعد النحوية التوجيه النحوي الذي معناه: ذكر الحالات والمواضع الإعرابية وأوجه كل منها وما يتصل بهما أو يؤثر فيهما"[٢].

أمّا قواعد التوجيه فهي "الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية، سماعا كان أم استصحابا أم قياسا، التي تستعمل لاستنباط الحكم"[٣]، "ووظيفة قواعد التوجيه تقرير التوجيه الذي تذكر في سياقه وتفسيره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له"[٤].

وثمة فرق بين القواعد النحوية وقواعد التوجيه، فـ"وظيفة القواعد النحوية التوجيه النحوي الذي معناه: ذكر الحالات والمواضع الإعرابية وأوجه كل منها وما يتصل بهما أو يؤثر فيهما"[٥]، أمّا قواعد التوجيه فهي قواعد منهجية عامة وضعها النحاة دستورا لهم، يلتزمون به عند النظر في المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الحكم النحوي، "فإذا كانت قواعد التوجيه ضوابط منهجية فهي دستور للنحاة، والذين

---

(١) قواعد التوجيه في النحو العربي، الدكتور عبد الله الخولي، ص١٢ .

(٢) المرجع السابق، ص١٣ .

(٣) الأصول، الدكتور تمام حسان، ص٢٠٩.

(٤) قواعد التوجيه في النحو العربي، الدكتور عبد الله الخولي، ص١٣.

(٥) المرجع السابق، ص١٣.

يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه وما نعرفه باسم قواعد النحو، أي: قواعد الأبواب، فقواعد التوجيه عامة، وقواعد الأبواب خاصة"(١).

وكأنّنَا بهذا الشكل أمَامَ بناء هرمي يبدأ بالوجه النحوي أو الوجه الإعرابي، ثم الوجوه النحوية أو الإعرابية، التي تعتمد أساسا على القواعد النحوية، أو قواعد الإعراب، وهذه القواعد تعتمد بدورها أساسا على قواعد التوجيه.

والحقيقة أنّ التوجيه النحوي، سواء تعددت الوجوه النحوية أم لم تتعدد، ليس هدفًا في ذاته، وإنما هو وسيلة للوصول إلى الكشف عن المعاني المحتملة الكامنة في بنية التركيب المتناول توجيهه، فليس التوجيه النحوي لتركيب ما سوى تعدد للمعاني المحتملة والمستفادة من هذا التركيب، ومن ثم يعد التوجيه النحوي وسيلة للبحث عن المعاني الكامنة في النظام النحوي للجملة المحللة نحويا، لا هدفا في حد ذاته.

وإعراب القرآن الكريم بهذا المفهوم نشأ مع النحو وفي جملته، ثم أخذ في الاستقلال شيئا فشيئا في رحاب النص القرآني(٢)، حتى غدا غرضًا قائمًا بذاته في مجال الدراسة اللغوية للنص القرآني.

ثم صُنفت كثير من الكتب بعنوان: (إعراب القرآن) أو (معاني القرآن)، ولا شك أن علم الإعراب يزداد شرف ومكانة إذا اتجه إلى النص القرآني، بل هو الأساس لمن "يريد فهم معاني القرآن واستنباط أحكامه والوصول إلى معرفة أوامره ونواهيه؛ لأن المعنى التركيبي فرع الإعراب"(٣)، ومن الأمور الظاهرة في كل كتب إعراب القرآن

---

(١) الأصول، الدكتور تمام حسان، ص٢٠٩-٢١٠ .

(٢) انظر قريبًا من هذا المعنى في: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، الدكتور محمد عبد الله السيف، ص٧٠.

(٣) ظاهرة الإعراب في العربية، الدكتور عبد الوكيل الرعيض، ص٣٠٤.

ومعانيه وتفسيره تعدد الوجوه النحوية للكلمة الواحدة في سياق جملتها، إذا يجيز التوجيه النحوي في هذه الكلمة أكثر من وجه إعرابي، وهو الأمر الذي اشتهر به تفسير (الدر المصون)، وامتدت هذه الظاهرة لتصبح ظاهرة مألوفة وشائعة في الدرس النحوي العربي.

وقد بدأت ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية للكلمة الواحدة في سياق جملتها في الحقيقة مع كل من الخليل وسيبويه، فالخليل أوّل من فتح الباب أمام تعدد الاحتمالات وكثرة الوجوه في المسألة الواحدة، فقد كان يلجأ إلى تحليل الكلام تحليلا يساعد على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتفسير(١).

وتبع الخليل في ذلك، من غير شك، سيبويه، فتعدد الوجوه الإعرابية في كتابه أمر لافت للنظر، فهو ما يذكر بابًا في النصب إلا ويجيز فيه الرفع ، أو في الرفع حتى يجيز فيه النصب، ومن ذلك قوله: "وإما يجري ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأول، ألا ترى أنك تقول: قد كان ذلك صلاحاً أو فساداً، ولو قلت: قد كان ذلك إن صلاحاً وإن فساداً، كان النصب على (كان) أخرى، ويجوز الرفع على ما ذكرنا"(٢)، وهذا كثير جدا في (الكتاب)(٣).

وقد تبارى النحاة من بعد الخليل وسيبويه في تفريع الوجوه الإعرابية، لا سيما في إعراب القرآن الكريم، وهو تفريع له جانبان، أحدهما: إيجابي، والآخر سلبي، أما الجانب الإيجابي فيبحث في تعدد المعاني والدلالات المستفادة من هذا التركيب ويربط بشكل مباشر بين الإعراب والدلالة، أو بين النحو والدلالة، وهو أمر يبرز معه، من غير شك، وجه مهم من وجوه بلاغة النص المعرب وسعة دلالاته وفيض معانيه.

---

(١) انظر: المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، ص٤٢، ٤٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢٦٨/١.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٢٥٨/١-٢٧٧.

أمّا سلبيّة تفريع وجوه الإعراب فتبدو بشكل واضح في التكلف الذي نراه لدى كثر من النحاة في تفريع الوجوه الإعرابية تفريعا يفسد المعنى ويناقض غرض المتكلم، ويعتمد على البنى المنطقية والحجاجية في النحو، فمما يعاب على النحويين حرصهم على الإعراب أولاً وإن فسد به المعنى[١]، وكثير من علمائنا القدماء "نبهوا على أن الوجوه المتعددة التي يشغف بها كثير من المعربين لا يثبت بعضها، أو كثير منها، على محك المعنى؛ لأنّ الأخذ بها قد يؤدي إلى ما يناقض قصد المتكلم ومراده المفهوم من السياق بعناصره المتنوعة"[٢].

ويعاب على بعض النحويين حرصهم على الإعراب وتفريعاته أولاً دون نظر إلى المعنى[٣]، ومن ثم ينظر بعض الباحثين إلى أمر تعدد الوجوه الإعرابية نظرة يشوبها التحقير والاستخفاف، ويرون في تعدد الوجوه الإعرابية عبئًا يجب التخفيف منه، والمتفلسفون من النحاة يتحدثون عن التوتر الذي يمكن أن ينشأ بين صناعة الإعراب من ناحية، وشرح المعنى من ناحية ثانية، ولكنْ قليل من الباحثين هم الذين يلتفتون بعناية إلى تأثير الاحتمالات اللغوية في بنية المعنى ودلالة التركيب[٤]، ويربطون بشكل مباشر بين الجانب الإعرابي والجانب الدلالي للكلمة المعربة.

وبناءً على هذين الجانبين، الجانب النحوي والجانب الدلالي للإعراب، يمكننا التأكيد على تفاضل الوجوه الإعرابية من حيث القوة والضعف، وأنّ بعضها أولى بالحمل عليه من الآخر، اعتمادًا على قرائن السياق المقامية من جانب، ومقدمات

---

(١) انظر: أثر المعنى في تعدد الوجوه الإعرابية، سهام السحيمات، ص٧.

(٢) انظر: أسس الإعراب ومشكلاته، الدكتور طاهر سليمان حمودة، ص٢٢.

(٣) انظر: أثر المعنى في تعدد الوجوه الإعرابية، سهام السحيمات، ص٧.

(٤) انظر: النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، الدكتور مصطفى ناصف، ص٣٥.

النظام النحوي للغة العربية من جانب آخر، ومقصد المتكلم وهدفه من الكلام من ناحية ثالثة وأخيرة.

وثمة كثير من الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى تعدد الوجه الإعرابي للكلمة الواحدة في سياق جملتها، بشكل عام، وفي القرآن الكريم بشكل خاص، جمعها بعض الباحثين المعاصرين فيما يأتي[1]:

- احتمال السياق القرآني لأكثر من معنى.
- الاختلاف في أصل القاعدة النحوية الحاكمة للكلمة المعربة.
- مخالفة البنية التركيبة في الآية للقاعدة النحوية.
- خفاء الحركة الإعرابية على الكلمة المعربة.
- الاشتراك في دلالة بعض الألفاظ وخاصة في بعض الصيغ وحروف المعاني.
- الثقافات السابقة التي يتمتع بها المعرب ويصطحبها معه في الإعراب كالتوجه الديني نحو مذهب معين أو فرقة معينة.

وأضيف إلى ذلك أيضًا جواز الوقف والابتداء في بعض الآيات القرآنية؛ حيث يؤدي جواز الوقف والابتداء إلى تعدد الوجوه الإعرابية، وهو ما نراه في قوله تعالى:

﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[1]

حيث يذكر السمين أكثر من وجه إعرابي في {فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ}، وترتبط هذه الوجوه بالوقف والابتداء، فمن وقف على (ريب) كان خبر (لا) محذوفا، وكان ما بعده خبر ومبتدأ، ومن وقف على (فيه) كان الجار والمجرور خبرا لـ(لا)، وما بعده خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو هدى، أو أن يكون خبرا ثانيا لـ(ذلك) على أنّ الكتاب صفة أو

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ص٨١-٨٢.

(١) البقرة: ٢.

بدل أو بيان[١]، ويعني ذلك أنّ تعدد وجوه الوقف والابتداء تؤدي بالقطع إلى تعدد الوجوه الإعرابية الممكنة في النص القرآني، كما رأينا.

ويذكر بعض الباحثين المعاصرين بعض الأسباب التي أدت إلى تعدد التوجيه النحوي، ومنها: اختلاف القراءات القرآنية، وخلافات المفسرين في التأويل، واشتراك بعض الوظائف النحوية في علامة واحدة، واختلاف اللهجات بين القبائل، والاختلاف في الاعتداد بالأصول[٢]، واعتقد أنّ اختلاف القراءات القرآنية لا يؤدي إلى تعدد التوجيه؛ لأنّ كل قراءة تُوّجه منفردةً بأكثرَ من وجه إعرابي، وتعدد التوجيه إنّما يكون للكلمة الواحدة في سياق جملتها، وفي القراءة التي قرئت بها.

ولا شك في أنّه مهما كان سبب تعدد الوجه الإعرابي في إعراب القرآن الكريم فإنه يعد من الدلائل البينة على إعجازه؛ إذ قد يكون لكلّ وجه منها معنى يراد وغاية تقصد، وهذا دليل على ثراء نصه وخصوبة عطائه، وهو أمر قل من ينبه عليه[٣].

ويجمع بعض الباحثين المعاصرين ما أفرد في مصادر النحو العربي، وبخاصة ابن هشام في المغني، من أمور يجب على المعرب مراعاتها، لا سيما في إعراب القرآن الكريم، للحد من الخلاف والتباين في التوجيهات الإعرابية، ويلخصها في النقاط الآتية[٤]:

- أنْ يجمع المعرب بين مراعاة القاعدة النحوية وسلامة المعنى.

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ١/٨٣-٨٧.

(٢) انظر: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي، الدكتورة سحر سويلم راضي، ص٢٩-٣٠.

(٣) انظر: تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص٩٠-١٠١.

(٤) انظر تفصيل ذلك في: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، ص٨٢-٨٧.

- أنْ يأخذ بالأفصح والأقوى، وأن يترك الوجه البعيد والضعيف.
- أنْ يراعي خصائص كل ظاهرة نحوية في بابها.
- ألا يترك الظاهر إلى غيره إلا لضرورة.
- أن يختار العبارات النحوية الدقيقة في وصف الكلمات المعربة.
- أن يراعي بعباراته التي يعرب بها خصائص القرآن الكريم وما يجب فيه.

والسمين الحلبي، رحمه الله، كان يفاضل كثيرًا بين الوجوه الإعرابية، فكان يقوي وجها، ويضعف وجها آخر من وجوه الإعراب التي يذكرها في إعراب كلمة ما، وكان، رحمه الله، يعتمد في تقويته لوجه ما على قواعد التوجيه الأصولية التي تتعلق بأصول النحو، كالقياس، أو السماع، ومن ذلك ما رأيناه في قوله تعالى:

﴿ **وَلِتَصْغَى** إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ ﴾[1]

حيث يرى أنه قد قرئ: {ولتصغى} بسكون (اللام)، وخرجّ تسكين (اللام) على أحد وجهين، أحدهما أنها لام (كي)، وإنما سُكِّنَتْ إجراءً لها مع ما بعدها مُجْرى: (كَبِد، ونَمِر)، "وهو قويٌّ في القياس، شاذٌّ في السماع"[2].

ونراه أحيانًا يعتمد في تقويته لوجه ما على القاعدة النحوية المبنية على أصول النحو، ففي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ **عِجْلاً جَسَدًا** لَّهُ خُوَارٌ ﴾[3]، يرى أن قوله تعالى: {لَهُ خُوَارٌ} في محل النصب نعت لـ{عِجْلاً}، "وهذا يقوِّي كونَ {جسدًا} نعتا؛ لأنه إذا اجتمع نعت وبدل قُدِّمَ النعتُ على البدل"[4].

---

(١) الأنعام: ١١٣.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٢١/٥، وانظر أيضا: ١٩٠/٩.

(٣) الأعراف: ١٤٨.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٦٠/٥.

ونراه في بعض المواضع يقوي وجها ما معتمدا على دلالة التركيب، وهو ما نراه واضحا في قوله تعالى: {فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لاَ نَشْتَرِي **بِهِ** ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى}[١]، حيث يرى أنّ (الهاء) في قوله: {به} يمكن أن تعودُ على الله، تعالى، أو على القسمِ، ويمكن أن "تعود على تحريقِ الشهادةِ، وهذا قَويٌّ من حيث المعنى"[٢].

بل إننا لنراه أحيانا يقوي وجها ما من حيث المعنى، ويضعفه من حيث القاعدة النحوية، ففي قوله تعالى: {وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ **فَقَلِيلاً** مَّا يُؤْمِنُونَ}[٣]، يقدم ستة وجوه في نصب (قليلا)، وهي أن تكون: نعتا لمصدر محذوف، والتقدير: (فإيماناً قليلاً يُؤمنون)، أو صفة لزمان محذوف، والتقدير: (فزمانا قليلا يؤمنون)، أو منصوبة على إسقاط الخافض، والتقدير: (فبقليل يؤمنون)، أو حالا من ضمير المصدرِ المحذوف، والتقدير: (فيؤمنونه أي الإيمانَ في حالِ قلّته)، أو حالا من فاعل: (يؤمنون)، والتقدير: (فَجَمْعًا قليلاً يؤمنون)، و(ما) في كل ما سبق زائدة، أمّا الوجه السادس فيرى فيه أن تكونَ (ما) نافيةً، أي: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيرًا، ويقول: "وهذا قويٌ من جهة المعنى، وإنّما يَضْعُفُ شيئًا من جهة تقدُّم ما في حَيِّزِها عليها"[٤]، فـ(ما) النافية لها صدر الكلام، ومن ثم لا يتقدم ما في حيزها عليها[٥].

---

(١) المائدة: ١٠٦.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٩/٦، وانظر أيضا: ٤٦٦/٤.

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٠١/١.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٣٩٧/٥، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٧٦/١.

المبحث الثاني: الأساس الدلالي
وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون)

أوْلى النحاة المعنى في التحليل النحوي والإعراب، جلّ اهتمامهم وعنايتهم، فالمعنى هو الأساس لديهم، فكلّ وجه من وجوه التحليل النحوي والإعراب يوافق المعنى هو وجه مقبول، وكلّ وجه يخالفه هو وجه مرفوض، فالمعنى هو الأساس، وهو الأصل الموجه للإعراب، وبناءً على ذلك تكررت لديهم كثيرًا جملة بسيطة، لكنّها قاعدةٌ ذهبيةٌ لكلّ تحليل نحوي، وهي قولهم: الإعراب فرع المعنى(١).

وقد عُني النحاة القدماء، بالمعنى قبل عنايتهم بالإعراب، فالمعنى عندهم هو الأصل وهو الأساس وهو الموجه للإعراب، إذ يتلمسون المعنى الذي يساق له الكلام، ومن ثم رأينا سيبويه يضع أقسامًا للكلام مرتبطة بالمعنى تتمثل في: المستقيم الحسن، والمحال، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، والمحال الكذب(٢).

والمستقيم عند سيبويه مرتبط بالنظام النحوي والقواعد المعيارية للغة، أما الحُسْن والقبح فمرتبطان بالاستعمال التداولي للنظام النحوي، وأمّا الكذب فمرتبط بالمعنى بشكل مباشر،فالمستقيم الكذب هو قولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر(٣)، فهذه أبنية صحيحة ومقبولة من الوجهة النحوية المعيارية غير مقبولة من ناحية المعنى والدلالة، وتابع المبرد سيبويه، فرأى أنّ كلّ تحليل نحوي "إنّما يصلحه ويفسده معناه، فكلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود"(٤).

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ص٣٧٢.

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢٥/١.

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢٥/١-٢٦ .

(٤) المقتضب، المبرد، ٣١١/٤.

وقد ربط متقدمو النحاة بين العلامة الإعرابية والمعنى، فالإعراب أحد القرائن اللفظية الموجهة للمعنى والكاشفة له، فهو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا تَرَى أنّك إذا سمعت أَكْرَمَ سعيدٌ أباه، وشَكَرَ سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سِرْجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"(١)، هذا بالإضافة إلى قرائن أخرى كالرتبة والقرائن المقالية والمقامية(٢).

وقد أكّد السمين الحلبي في (الدر المصون) اهتمامه بالمعنى في الإعراب، وبالعلاقة القائمة بينهما، فالمعنى لديه هو الأصل وهو الموجه للإعراب، وأنّه لا يمكن فهم الإعراب إلا بعد فهم المعنى فهمًا كاملا صحيحا، وجعل ذلك منطلقا أساسيا في توجيهاته الإعرابية، فيذكر أنّه "لا سبيلَ إلى معرفةِ الإعرابِ إلاَّ بعد معرفةِ المعنى المذكورِ"(٣)، وأنّه: "بفهم المعنى يُفهم الإعراب"(٤)، وبناءً على أنّ المعنى هو الأصل في التوجيه الإعرابي النحوي يؤكد السمين أنّه "إذا أَرْشَد المعنى إلى شيء يُقَدَّر ذلك الشيءٌ لدلالة المعنى عليه من غير ضَعْف"(٥).

وقد اعتمد السمين الحلبي بشكل مباشر على المعنى وعلى الدلالة المستفادة من التركيب ومن السياق ومن المقام في تضعيف بعض وجوه الإعراب، إلا أن هذا التضعيف قد جاء بشكل متدرج، وبعبارات متدرجة من: (فيه إشكال)، إلى (ضعيف)، إلى (ضعيف جدا) إلى (فاسد).

---

(١) الخصائص، ابن جني، ٣٥/١.

(٢) انظر: المصدر السابق، ٣٥/١، واللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص٢٠٥.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢٢٩/٢.

(٤) المصدر السابق، ٣٧٥/٦.

(٥) نفسه، ٤٨٢/٣-٤٨٣.

فنجده بداية يصرح بأنّ وجها ما (فيه إشكال)، دون أن يصرح بأنّه (ضعيف) صراحة، وذلك اعتمادًا على الإشكال الموجود في المعنى المتحصل من هذا الوجه، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى:

﴿ وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ * فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ **فَأَخَذَتْهُمُ** الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ * فَمَا اسْتَطَاعُوا مِن قِيَامٍ وَمَا كَانُوا مُنتَصِرِينَ * **وَقَوْمَ نُوحٍ** مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾[1]

حيث يذكر أنّ قوله تعالى: {وَقَوْمَ نُوحٍ}: فيه ستة وجوه، منها: "أنّه معطوفٌ على مفعولِ {فَأَخَذَتْهم الصاعقةُ}، وفيه إشكالٌ؛ لأنّهم لم تأخُذْهم الصاعقةُ، وإنما أُهْلكوا بالغَرَقِ"[2]، ولعله لم يضعّف هذا الوجه تضعيفًا صريحًا لإمكانية تأويله والاحتجاج له، حيث يرى أنّه يمكن أن "يُرادَ بالصاعقةِ الداهيةُ والنازلةُ العظيمة من أيِّ نوع كانت"[3].

وبناءً على هذا التأويل يرى أنّه يجوز عندئذ العطف بتأويل معنى الصاعقة، وبناءً على ذلك لم يصرح السمين بأنّه ضعيف مباشرة، وإنّما صرح بإشكالية المعنى المتركزة في حمل التركيب على حقيقته أو على ظاهر معناه.

وعلى هذا النحو يستمر السمين مع المواضع التي يبدو أن في ظاهر معناها إشكالا يمكن أن يُرَدّ بالتأويل، ففي قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ **وَتَكْتُمُوا** الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[4]

يذكر السمين الحلبي أنّ قوله تعالى: {وَتَكْتُمُواْ} قرئ شاذًا بالرفع (وتكتمون)، وخرجها بعضهم على أنّه حال، يقول: "وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنّه مضارعٌ مُثْبَتٌ، فمِن حَقِّه ألاَّ يقترنَ بـ(الواوِ)، وما وَرَد من ذلك فهو مؤولٌ مبتدأ قبلَه قَولِهم: قُمْتُ وأَصُكُّ عينَه، ...،

---

(١) الذاريات: ٤٣-٤٦.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٧/١٠.

(٣) المصدر السابق، ٥٧/١٠.

(٤) البقرة: ٤٢.

وكذا: وأنتم تَكْتُمون، إلاَّ أنه يَلْزَمُ منه إشكالٌ آخرُ، وهم أنهم مَنْهِيُّون عن اللَّبْسِ مطلقًا، والحالُ قَيْدٌ في الجملةِ السابقةِ، فيكونُ قد نُهُوا بقيدٍ، وليسَ ذلك مُرادًا، إلا أَنْ يُقال: إنَّها حالٌ لازمةٌ"(١).

فوجه الحالية في الآية الكريمة السابقة فيه إشكال من حيث المعنى لأنّ الحال قيد، وهم قد نهوا مطلقا لا بقيد، لكن هذا الإشكال يمكن توجيهه بأنّ الحال لازمة لا متنقلة.

ونجد السمين الحلبي يحكم على الوجه الإعرابي مباشرة بأنّه (ضعيف) إذا كان في ظاهر المعنى إشكال ولم يمكن تأويله دلاليا، وهو ما نلحظه في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ **حَتَّى** يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ﴾(٢)

يذكر السمين رأي بعض النحاة من "أنَّ {حتى} بمعنى: (كي)، فتفيدُ العِلَّةَ، وهذا ضَعيفٌ؛ لأنَّ قولَ الرسول والمؤمنين ليس علةً للمسِّ والزلزالِ"(٣)، فمعنى التعليل المضعّف في (حتى) في الآية الكريمة السابقة لا يمكن توجيهه، ومن ثم ضعّف السمين مباشرة هذا الوجه، وهو ما يتكرر أيضًا مع قوله تعالى:

﴿وَهُوَ اللهُ **فِي السَّمَاوَاتِ** وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾(٤)

حيث يذكر السمين الحلبي أنّ الطبري يرى "أنّ الكلام تمَّ عند قوله: {فِي السَّمَاوَاتِ}، فيتعلق {فِي السَّمَاوَاتِ} باسم الله، على ما تقدَّم، ويتعلَّق {في الأرض} بـ{يعلم}، ...، قال أبو البقاء وهو ضعيفٌ؛ لأنّ الله تعالى معبود في السموات وفي الأرض، ويعلم ما

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ١/٣٢٤-٣٢٥.

(٢) البقرة: ٢١٤.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢/٣٨٢.

(٤) الأنعام: ٣.

في السموات وما في الأرض، فلا تتخصَّص إحدى الصفتين بأحد الظرفين، وهو رَدٌّ جميل"[1]، فالمحصلة الدلالية في الآية الكريمة السابقة معتمدة بشكل مباشر على مقتضيات العقيدة، وعلى هذه الدلالة المستفادة من مقتضيات العقيدة، ولم يتمكن السمين من التأول للوجه السابق، ومن ثم حكم عليه بأنّه (ضعيف)، وهو ما يتكرر مع بعض المواضع في (الدر المصون)[2].

ويتدرج تضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون) للسمين الحلبي من (ضعيف) إلى (ضعيف جدًا) معتمدًا في ذلك أيضا على دلالة التركيب.

وهذا ما نراه أيضا في قوله تعالى:

﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ * فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ * خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾[3]

حيث يذكر أنّ الظرف {يَوْمَ} يمكن أنْ يكون منصوبا بـ: (اذكر) مضمرة، وجعله أولى، أو بـ{تُغْنِ} قبله، أو بـ{يَخْرُجُونَ} بعده، أو بـ{يَقُولُ الْكَافِرُونَ} بعده، ويراه بعيدًا لبعده منه، وعلى ذلك كله يكون قوله: {فَتَوَلَّ عَنْهُمْ}، اعتراضا، ثم يذكر بعد ذلك: "وإمَّا بقولِ: {فَتَوَلَّ}، وهو ضعيفٌ جدًا؛ لأنَّ المعنى ليس أَمْرَه بالتوليةِ عنهم في يوم النفخ في الصُّور"[4]، فتعلق الظرف الزمني بالفعل (تول) أمر مقبول نحويا، لكنه محال دلاليا؛ لأن ظاهر النص يرفضه رفضًا مباشرا، ولا يمكن التأول له لثبوت عكسه بالمقام الديني والتاريخي ، ومن ثم حكم عليه بأنه (ضعيف جدا).

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٤/٣.

(٢) انظر أيضا المواضع الآتية: ٢٣٥/٢، ٢٨٦/٢، ١١٨/٤، ٤٣٥/٨، ٨٧/٥.

(٣) القمر: ٥-٧.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٢٣/١٠-١٢٤.

ويتدرج تضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون) للسمين الحلبي من (ضعيف جدا) إلى (فاسد) معتمدا في ذلك على دلالة التركيب أيضا، وهو ما لوحظ في قوله تعالى:

﴿ وَلاَ تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ **إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاء سَبِيلاً** ﴾(١)

حيث يذكر السمين ما زعمه بعضُهم من "أنَّ في الآيةِ تقديمًا وتأخيرًا، والأصلُ: ولا تَنْكِحوا ما نكح آباؤكم من النساء، إنّه كان فاحشة ومَقْتاً وساء سبيلاً إلا ما قد سلف، وهذا فاسدٌ من حيث الإعراب ومن حيث المعنى: أمَّا الأولُ فلأنَّ ما في حَيِّز (إنَّ) لا يتقدَّم عليها، وأيضاً فالمستثنى لا يتقدَّمُ على الجملة التي هو من متعلَّقاتها، سواءً كان متصلاً أم منقطعًا، وإنْ كان في هذا خلافٌ ضعيفٌ، وأمّا الثاني فلأنه أَخْبر أنّه فاحشةٌ ومَقْت في الزمان الماضي بقوله: (كان)، فلا يَصِحُّ أن يُسْتثنى منه الماضي، إذ يصير المعنى: هو فاحشةٌ في الزمانِ الماضي، إلا ما وقع منه في الزمانِ الماضي فليس بفاحشة"(٢)، فالإعراب على هذا الوجه الإعرابي فاسد، والمعنى كذلك فاسد.

ومن زاوية أخرى ينظر السمين الحلبي إلى أصالة المعنى المراد وفرعيته ومدى تطابق ذلك مع الوجه الإعرابي المختار، فما كان أصليًّا في المعنى فلا بد أن يكون أصليا في الإعراب، بمعنى أنّه لا بد أنْ يكون بالعمد لا بالفضلات، وما كان فرعيًّا في المعنى فلا بد أنْ يكون فرعيا في الإعراب، بمعنى أنه لا بد أن يكون بالفضلات لا بالعمد، وما خالف ذلك فهو ضعيف، ففي قوله تعالى:

﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ **كُفَّارًا حَسَدًا** مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾(٣)

---

(١) النساء: ٢٢.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٣/٦٣٧-٦٣٨.

(٣) البقرة: ١٠٩.

يذكر السمين أن في إعراب قوله تعالى: { كُفَّارًا} وجوها، منها أنه "حال من ضميرِ المفعولِ على أنَّها المتعديةُ لواحدٍ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الحالَ يُسْتَغْنى عنها غالبًا، وهذا لا بُدَّ منه"(١)، فالحال فضلة يمكن أن يستغنى عنها، أمّا المفعول به فعمدة مع الفعل المتعدي لواحد، والمفعولان عمدة مع الفعل المتعدي لمفعولين، وهكذا.

ويرى السمين الحلبي أنّ المعنى هو الأصل في التوجيه النحوي، ومن ثم يؤكد أنّه "إذا أَرْشَد المعنى إلى شيء يُقَدَّر ذلك الشيءٌ لدلالة المعنى عليه من غير ضَعْف"(٢)، فالمعنى هو الموجه للتقدير، ففي قوله تعالى:

﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾(٣)

يذكر أن قوله تعالى: {أَحْيَاءٌ} قرئ بالنصب، وخَرَّجها النحاة على وجهين، أحدهما: أن تكون عطفًا على {أمواتًا}، ...، أو أن يكونَ منصوبًا بإضمار فعلٍ تقديره: بل أحسَبُهم أحياءً، وقد رد هذا الوجه أبو علي الفارسي؛ لأنَّ الأمرَ تعيَّن، فلا يجوزُ أن يُؤمر فيه بمحسبة، ورد عليه السمين بأنّه: إذا أَرْشَد المعنى إلى شيء يُقَدَّر ذلك الشيءٌ لدلالة المعنى عليه من غير ضَعْف(٤).

ونرى السمين الحلبي يضعف أحيانا الوجه الإعرابي لوجهين، وعندئذ لا بد أن يكون المعنى أحد هذين الوجهين، فالمعنى لديه ركن أصيل في قبول الوجه الإعرابي أو في تضعيفه، ففي قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾ (٥)

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦٧/٢.

(٢) المصدر السابق، ٤٨٢/٣-٤٨٣.

(٣) آل عمران: ١٦٩.

(٤) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٨٢/٣-٤٨٣.

(٥) البقرة: ٢٩.

يذكر السمين الحلبي أن في إعراب قوله تعالى: {سَبْعَ} وجوه، منها "أنه مفعولٌ به، والأصلُ: فَسَوَّى مِنْهُنَّ سبعَ سمواتٍ، وشبَّهُوهُ بقولِهِ تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ}(١)، أي: مِنْ قومه، ..، وهذا ضعيفٌ لوجهين، أحدُهما: بالنسبة إلى اللفظِ، والثاني: بالنسبة إلى المعنى، أمَّا الأولُ: فلأنه ليس من الأفعالِ المتعديةِ لاثنينِ أحدُهما بإسقاطِ الخافضِ؛ لأنها محصورةٌ في: أمر، واختار، وأخواتِهما، الثاني: أنه يقتضي أن يكونَ ثَمَّ سمواتٌ كثيرةٌ، سوَّى من جملتِها سبعًا، وليس كذلك"(٢)، وكل وجه ضعفه السمين لعلتين، كما رأينا سلفا، كان المعنى أحد هاتين العلتين، وهو ما يتكرر مع في قوله تعالى:

﴿ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللهِ قَالُواْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ﴾(٣)

يرى أن في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ} وجوها، منها: "أنه مبتدأ، والخبرُ قولُه:{فإنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحُ}، وهذا ضعيفٌ؛ لنبوِّ المعنى عنه، ولزيادة (الفاءِ) في غيرِ محلِّها؛ لأنّ هذا الموصولَ غيرُ ظاهرِ الشبهِ باسم الشرط"(٤)، فكلّ ما ضعّف لوجهين كان المعنى أحد هذين الوجهين كما رأينا، وكما يتكرر مع بعض مواضع تضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون)(٥).

ونلحظ مما سبق مدى اهتمام السمين الحلبي بالمعنى وتعويله عليه كثيرا في مسألة تضعيف الوجه الإعرابي، بل لعل التعويل على المعنى كان الأساس الأول

---

(١) الإعراف: ١٥٥.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ١/١٨٣.

(٣) النساء: ١٤١.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤/١٢٣.

(٥) انظر أيضا الموضع الآتي: ٤/١٠١.

الذي بنى عليه السمين الحلبي أمر تضعيف الوجه الإعرابي في الدر المصون انطلاقا من إيمانه بأنه "لا سبيلَ إلى معرفةِ الإعرابِ إلاَّ بعد معرفةِ المعنى المذكورِ"(١).

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢/٢٢٩.

المبحث الثالث: الأساس الأصولي وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون)

تعرف أصول النحو بأنّها أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، وذلك بالقياس بأصول الفقه، فأصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله(١)، وهو بالنسبة إلى النحو كعلم أصول الفقه بالنسبة إلى الفقه(٢)، وأصول النحو أربعة، هي: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الأصل(٣).

والسماع في علم أصول النحو هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله (ﷻ)، وهو القرآن الكريم، بقراءاته، وكلام نبيه (ﷺ)، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلي أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر(٤).

ويحدد السمين الحلبي موقفه من السماع المتمثل في القراءات القرآنية، ومن الاعتماد عليها في تقوية الوجه الإعرابي أو في تضعيفه من خلال عدم تضعيف قراءة متواترة، فيذكر في قوله تعالى:

﴿ قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ **أَن يَكُونَ مَيْتَةً** أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ ﴾(٥)

---

(١) انظر: لمع الأدلة، الأنباري، ص٨٠.

(٢) انظر: الاقتراح، السيوطي، ص٧٩.

(٣) انظر: الاقتراح، السيوطي، ص٣٥.

(٤) انظر: لمع الأدلة، الأنباري، ص٨١، والاقتراح، السيوطي، ص٥١، وأصول النحو العربي، الدكتور محمود نحلة، ص ٣١.

(٥) الأنعام: ١٤٥.

"قال أبو البقاء: ويُقْرأ برفع: {مَيْتَةً} على أنَّ (تكون) تامة، وهو ضعيف؛ لأن المعطوف منصوب، قلت: كيف يُضَعِّف قراءة متواترة؟"(١)، فالسمين الحلبي يرفض التضعيف النحوي الذي ذكره أبو البقاء اعتمادا على أخذه بكل القراءات المتواترة والاعتماد عليها.

وبناءً على ذلك يعتمد السمين على القراءات القرآنية في تقوية وجه معين أو في تضعيفه، ومن ثم نراه يعترض على الذين يتجرءون على القراءات القرآنية ويأخذ عليهم هذا التجرؤ، ففي قوله تعالى:

﴿ مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ **بِمُصْرِخِيَّ** ﴾(٢)

يذكر السمين في قوله تعالى: {بِمُصْرِخِيَّ} أن "العامَّةُ على فتحِ (الياءِ)؛ لأنَّ (الياءَ) المدغمَ فيها تُفْتَحُ أبدًا، لا سيما وقبلها كسرٌ ثانٍ، وقرأ حمزةُ بكسرِها، وهي لغةُ بني يَرْبوع، وقد اضطربت أقوالُ الناس في هذه القراءةِ اضطرابًا شديدًا، فمِنْ مُجْتَرِئٍ عليها مُلَحِّنٍ لقارئها، ومِنْ مُجَوِّزٍ لها من غيرِ ضعفٍ، ومِنْ مجوِّزٍ لها بضعفٍ"(٣).

وقد اعتمد السمين الحلبي في تضعيفه لوجه إعرابي معين على السماع بشكل مباشر، ففي قوله تعالى:

﴿ **وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ** وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ * وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * **ثَمَانِيَةَ**

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٩٧/٥.

(٢) إبراهيم: ٢٢.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٨٨/٧-٨٩.

أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ نَبِّؤُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[١]

يذكر السمين الحلبي أنّ في نصب {ثَمَانِيَةَ} وجوها، منها: "أنه عطف على (جنات) أي: أنشأ جنات، وأنشأ ثمانية أزواج، ثم حُذِفَ الفعل وحرف العطف وهو مذهب الكسائي، قال أبو البقاء: وهو ضعيف، قلت: الأمر كذلك، وقد سُمِع ذلك في كلامهم نثرًا ونظمًا، ففي النثر قولهم: أكلت لحماً سمكًا تمرًا، وفي نظمهم قول الشاعر:

كيف أصبحتَ كيف أَمْسَيْتَ * مِمَّا يزرَعُ الودَّ في فؤاد الكريمِ"[٢].

ولم يعوّل السمين الحلبي طول الفاصل في الآيات الكريمة السابقة بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو ما عوّل عليه كثيرًا في تضعيفه لبعض وجوه الإعراب في كثير من مواضع تضعيفه لبعض وجوه الإعراب في (الدر المصون)[٣].

ونراه قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلا قَلِيلا * نِّصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلا ﴾[٤]

يعتمد على السماع حيث يرى في إعراب قوله تعالى: {نِصْفَهُ} وجوها، منها: "أَنَّ الأصل: قُم الليلَ إلاَّ قليلاً أو نصفَه، قال: "كقولك: أَعْطِه درهمًا درهَمْين ثلاثةً، أي: أو درهمَيْن، أو ثلاثةً، وهذا ضعيفٌ جدًا؛ لأنّ فيه حَذْفَ حرفِ العطفِ، وهو ممنوعٌ، لم يَرِدْ منه إلاَّ شَيْءٌ شاذٌّ يمكن تأويلُه، كقولِهم: أكلْتُ لحمًا سَمَكًا تَمْرًا"[٥]، ولا يقف

(١) الأنعام: ١٤١-١٤٣.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٤/٣.

(٣) انظر مبحث: التماسك النصي وتضعيف الوجه الإعرابي، في هذه الدراسة.

(٤) المزمل: ١-٣.

(٥) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥١٥/١٠-٥١٦.

الأمر عند هذا الحد، وإنما نرى السمين الحلبي يضعف ويقوي ويحسن الوجوه الإعرابية معتمدًا بشكل مباشر على السماع، وهو أصل من أصول النحو.

والقياس في علم أصول النحو هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل: هو حمل فرع علي أصل بعلة(١)، وهو معظم أدلة النحو، والمعول في مسائله عليه، فقد قيل: إنما النحو قياس يتبع، وقيل في حد النحو: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب(٢)، وللقياس، كما يرى الأصوليون، أربعة أركان وهي: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة(٣).

وقد اعتمد السمين الحلبي في (الدر المصون) على القياس بشكل مباشر في كثير من وجوه تضعيف الوجه الإعرابي، بل يكاد يعتمد في مجمل وجوه التضعيف لديه على القياس، ومن ذلك تحديد اسمية (ما) وحرفيتها من خلال جواز عود الضمير العائد، حيث يعتمد في تضعيف وجه إعرابي بقياس تركيبه بتركيب آخر لا يضعف فيه هذا الوجه، ففي قوله تعالى:

﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء **بِمَا** فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ **وَبِمَا** أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾(٤)

يذكر السمين أنّ في إعراب (ما) الأولى وجوه، منها أنّها "بمعنى: (الذي)، وهو ضعيفٌ؛ لحَذْفِ العائد من غير مُسَوَّغ"(٥)، ثم يقيس تضعيف كون (ما) الأولى بمعنى (الذي) بجواز كون (ما) الثانية بمعنى (الذي)، فيقول: "و{بما أنفقوا}: متعلقٌ بما تعلَّق

---

(١) انظر: لمع الأدلة، الأنباري، ص٩٣.

(٢) انظر: الاقتراح، السيوطي، ص٩١.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص٩١، والقياس في اللغة العربية، الدكتور محمد حسن عبد العزيز، ص٢٠.

(٤) النساء: ٣٤.

(٥) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦٧١/٣.

بـه الأولُ، و{مـا} يجوز هنـا أن تكونَ بمعنـى (الـذي) مـن غيـرِ ضَـعْفٍ؛ لأنَّ للحـذف مسوغاً أي: وبما أنفقوه مِنْ أموالِهم"[١]، فالقياس بين تركيب (ما) الأولـى، وتركيب (مـا) الثانيـة هـو المعـول عليـه فـي تضـعيف الوجـه الإعرابـي الـذي ذكـره السـمين فـي (مـا) الأولى.

ونجد السمين يضعف القياس الخاطئ في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٢]

حيث يذكر أنَّ {الصابئون} "منصوبٌ، وإنما جاء على لغةِ بني الحرث وغيرهم الذين يَجْعَلون المثَّنى بالألفِ في كل حال نحو: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان، ...، وكأنَّ شبهةَ هذا القائل على ضَعْفِها أنه رأى (الألفَ) علامةَ رفعِ المثنى، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغة نائبةً رفعًا ونصبًا وجرًا، وكذا (الواو) هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النصب والجر كما بَقيت (الألف)، وهذا ضعيف، بل فاسدٌ"[٣]، فالسمين يضعف قياسهم لزوم الاسم (الواو) كما تلزمه (الألف) رفعا ونصبا وجرا في لغة بني الحرث ويرده، لأنه قياس خاطئ من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يرد به السماع، والأولى هنا استصحاب الحال.

وكما رد السمين القياس الخاطئ في الآية الكريمة السابقة نجده كذلك يرد القياس الخاطئ في قوله تعالى:

﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى **وَكَلِمَةُ اللهِ** هِيَ الْعُلْيَا﴾[٤]

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٣/٦٧١-٦٧٢.

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤/٣٦٠-٣٦١.

(٤) التوبة: ٤٠.

حيث يذكر أنّه قد قرئ (وكلمةَ الله) بالنصب نسقًا على مفعولَيْ جَعَلَ، أي: وجعل كلمة الله هي العليا، قال أبو البقاء: "وهو ضعيفٌ لثلاثة وجوه، أحدها: وَضْعُ الظاهرِ موضعَ المضمر، إذ الوجهُ أن تقولَ: وكَلِمَتُه، الثاني: أن فيه دلالةً على أنَّ كلمة الله كانت سُفْلى فصارت عليا، وليس كذلك، الثالث: أن توكيدَ مثلِ ذلك بـ(هي) بعيد، إذ القياسُ أن يكونَ (إياها)، قلت: أما الأولُ فلا ضعفَ فيه؛ لأنَّ القرآنَ ملآنَ من هذا النوع، وهو مِنْ أحسنِ ما يكون؛ لأن فيه تعظيمًا وتفخيمًا، وأمّا الثاني فلا يلزمُ ما ذكر، وهو أن يكون الشيء المصيَّر على الضد الخاص، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المُصَيَّر عن صفةٍ ما إلى هذه الصفة، وأمَّا الثالث فـ(هي) ليست تأكيداً البتة، إنّما (هي) ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيدًا وقد نَصَّ النحويون على أن المضمر لا يؤكد المظهر؟"[1].

أمّا استصحاب الحال فيقصد به إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم وجود دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًّا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها: لشبه بالاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقيا على الأصل في البناء[2]، ومن المسائل التي ترتبط باستصحاب الحال أنّ الأصل في البناء السكون، ولا يحرك إلا لموجب، وأن الأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها، و...، وهو ما يعني أن استصحاب الحال يقوم في الأصل على نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، إذ يستصحب الأصل عند عدم انعدام دليل النقل عن الأصل[3].

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦/٥٢-٥٢.

(٢) انظر: الإغراب في جدل الإعراب، الأنباري، ص٤٦.

(٣) انظر: استصحاب الحال في أصول النحو، الدكتور عبد المهدي الجراح وزميله، ص٣٤٥.

ونجد السمين يضعف بعض الوجوه الإعرابية اعتمادًا على استصحاب الحال، ففي قوله تعالى:

﴿ قَالُواْ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَآئِنَا ﴾[١]

يذكر السمين الحلبي أنّ في قوله تعالى: {ألاَّ نقاتِلَ} وجوها، منها: "أنَّ (أَنْ) زائدةٌ، ولا يَضُرُّ عملُهَا مع زيادتِها، كما لا يضرُّ ذلك في حروف الجرِ الزائدةِ، وعلى هذا فالجملةُ المنفيَّة بعدَها في محلِّ نصبٍ على الحال، كأنّه قيل: ما لَنا غيرَ مقاتِلين، كقولِه: {مَّا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ للهِ وَقَارًا}[٢]، {وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ}[٣]، وقول العرب: مالك قائمًا، وقوله تعالى: {فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ}[٤]، وهذا المذهبُ ضعيفٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادة، فلا يُصارُ إليها دون ضرورةٍ"[٥]، فالسمين يعتمد في ذلك على استصحاب حال الحرف من أن الأصل فيها عدم الزيادة، وأنّه لا يصار إلى غيره إلا بدليل[٦]، ومن ثم ضعّف القول بزيادة (أَنْ) الناصبة للمضارع في الآية الكريمة السابقة[٧].

وفي قوله تعالى:

---

(١) البقرة: ٢٤٦.

(٢) نوح: ١٣.

(٣) المائدة: ٨٤.

(٤) المدثر: ٤٩.

(٥) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥١٧/٢-٥١٨.

(٦) انظر: شرح الشافية، الإستراباذي، ٣٥١/٢.

(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، ابن مالك، ١٢٣٧/٣، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٥٢٣/٣.

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]

يذكر أنَّ {الصابئون} "منصوبٌ، وإنما جاء على لغةِ بني الحرث وغيرهم الذين يَجْعَلون المثَّنى بالألفِ في كل حال نحو: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان، ...، وكأنَّ شبهةَ هذا القائل على ضَعْفِها أنه رأى (الألفَ) علامةَ رفعِ المثنى، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغة نائبةً رفعًا ونصبًا وجرًا، وكذا (الواو) هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النصب والجر كما بَقيت (الألف)، وهذا ضعيف، بل فاسدٌ"[2]، فالسمين يضعف قياسهم لزوم الاسم (الواو) كما تلزمه (الألف) رفعا ونصبا وجرا في لغة بني الحرث ويرده؛ لأن الأصل إعراب جمع المذكر السالم بالحروف، ولا يجوز النقل عن الأصل إلا بدليل، والدليل هنا غير متاح، ومن ثم وجب استصحاب حال الأصل، ومن ثم ضعف الوجه الإعرابي بناء على هذا الاستصحاب.

أمّا الإجماع في علم أصول النحو فيقصد به إجماع نحاة البلدين: الكوفة، والبصرة[3]، وإجماع نحاة البلدين إنما يكون حجة، كما يذكر ابن جني، "إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص"[4]، وقد اعتمد السمين بشكل واضح على الإجماع في تضعيف وجه إعرابي معين، وفي الرد على تضعيف غيره لوجه إعرابي معين.

وقد اعتمد السمين على رأي الجمهور في تضعيف وجه إعرابي معين، ففي قوله تعالى:

---

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤/٣٦٠-٣٦١.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص٣٥.

(٤) الخصائص، ابن جني، ١/١٨٩ .

﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[١]

يذكر أن ابن مسعودٍ قرأ: (وللظالمين)، بلام الجرِّ، ويذكر أنّ هناك من يرى أنه من باب الاشتغال على تقدير فعل مثل الظاهر، والتقدير: وأعد للظالمين أعد لهم، "وهو ضعيفٌ جدًا أَنْ يكونَ مِنْ بابِ الاشغال، على أَنْ تُقَدِّر فعلاً مثلَ الظاهرِ، ويُجَرَّ الاسمُ بحرفِ جرٍّ، ...، والمعروفُ في لغة العربِ مذهبُ الجمهورِ، وهو إضمارُ فِعْلٍ ناصبٍ مواقفٍ للفعل الظاهرِ في المعنى، فإنْ وَرَدَ نحوُ: بزيدٍ مَرَرْتُ به، عُدَّ من التوكيدِ، لا من الاشتغالِ"[٢].

ففي قوله تعالى:

﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾[٣]

يذكر السمين أنّ قوله تعالى: {فَإِن تَوَلَّوْاْ} "يجوزُ أَنْ يكونَ مضارعاً وحُذفت منه إحدى التاءين، ...، وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكونَ مستقبلاً تقديرُه: فإنْ تتولَّوا، ذكره النحاس وهو ضعيف؛ لأنَّ حرفَ المضارعة لا يُحْذَفُ، قلت: وهذا ليس بشيء؛ لأن حرف المضارعة يُحْذَفُ في هذا النحو من غير خلاف، وسيأتي من ذلك طائفةٌ كثيرة، وقد أجمعوا على الحذف في قوله: {تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا}، ويجوز أنْ يكونَ ماضيًا"[٤]، فالسمين رأيه السابق يعتمد على الإجماع في رد تضعيف أبي البقاء رأيَ النحاس، ثم يعتمد أيضا على السماع في ذلك.

نخلص من ذلك كله إلى أنّ السمين الحلبي كان على دراية كاملة بأصول النحو من السماع والقياس واستصحاب الحال والإجماع، ومن ثم رأيناه يعتمد عليها

---

(١) الإنسان: ٣١ .

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦٢٧/١٠.

(٣) البقرة: ٢٤٦.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٤/٣.

بشكل واضح في تأصيل القاعدة النحوية بشكل عام، وفي تضعيف الوجه الإعرابي بشكل خاص، وهو ما يشير إلى أنه كان يقيم رأيه في تضعيف الوجه الإعرابي على الأصول التي أقام عليها النحاة قواعدهم النحوية.

المبحث الرابع: الأساس النحوي التركيبي وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون)

ثمة كثير من الظواهر النحوية التي درسها النحاة بشكل أفقي في ثنايا كتبهم النحوية في أثناء دراستهم للأبواب النحوية، وتؤثر هذه القضايا بشكل مباشر في تضعيف الوجه الإعرابي، ومنها ظواهر: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، وترتبط هذه الظواهر بما يسمى بنظرية الأصل والفرع، حيث تفترض هذه الظواهر وجود بنية أصلية تم تعديلها إلى بنية فرعية، وهو ما يعني القول بـ"وجود تركيب أصلي، أو صيغة أصلية، اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغيير ترتيب عناصرها،...، وتتضح عناصر النظرية بهذا الأصل المفترض في التراكيب الخاصة بأيّة لغة من اللغات ترجع على اختلافها وتعقدها إلى نوع واحد من الجمل"(١)، يسمى أصل التركيب، وقد اعتمد السمين الحلبي بشكل مباشر على ما قدمه النحاة من أصول وفروع وأحكام نحوية في القول بتضعيف وجه إعرابي معين، وهو ما يطرد بشكل مباشر في كثير من مواضع تضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون).

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر حمودة، ص١٧-١٨.

أولاً: الحذف وأثره في تضعيف الوجه الإعرابي:

(الحذف) ظاهرة لغوية تشترك فيها كل اللغات، ولكنّه في العربية أوضح من غيرها لميل العرب إلى الإيجاز والاختصار، ومصطلح: (الحذف) من المصطلحات النحوية المتكررة في كتب النحو العربي[١]، ويعني المصطلح لغة: القطع والإسقاط[٢]، ويدور مفهومه في كتب النحو حول إسقاط عنصر من عناصر الكلام، وهي: الصوت، والكلمة، والجملة، لقرينة، وبناءً على ذلك يرى كثيرٌ من الباحثين أنّ الحذف يقع في جميع مستويات اللغة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية[٣].

وقد أجاز النحاة حذفَ كلِّ ما كان مدلولا عليه بقرينة لفظيّة أو معنويّة[٤]، ومن ثَمّ "حذفت العرب: الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٥]، فالحذف لا يكون إلا عن دليل من بنية معهودة، أو نمط معروف، أو قرينة قائمة، أو معنى في السياق لا يستقيم إلا مع تقدير المحذوف[٦].

---

(١) ورود مصطلح: (الحذف)، على سبيل المثال، في: الكتاب، سيبويه، ٢٨٠/١، ١٣٩/٢، ٢٤٩، ٢٥٦، ٣٣٩/٣، ٣٨١، والمقتضب، المبرد، ٣٥/١، ٢٤٥، ١٢٩/٢، ٧٦/٣، وفي كل كتب النحو بعد ذلك.

(٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: (ح.ذ.ف)، ٨١٠/٢-٨١١.

(٣) انظر: الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحويليين التوليديين، الدكتور آدم أحمد آدم، ص٣٤.

(٤) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ١٦٨/١.

(٥) الخصائص، ابن جني، ٣٦٠/٢.

(٦) انظر: البيان في روائع القرآن، الدكتور تمام حسان، ص ١٥٧.

وللحذف من بنية الجملة في اللغة العربية أسباب أطال النحاة في توضيحها[١]، منها: كثرة الاستعمال، وطول الكلام، والإعراب، والتركيب، والضرورة الشعرية، والحذف لبعد صوتي أو صرفي نحو: التقاء الساكنين، وتوالي الأمثال، والاستثقال، والوقف، ... ، كما أنّ له أغراضًا بلاغيةً ودلاليةً أيضًا نبه عليها كثير من النحاة والبلاغيين[٢]، منها: التخفيف، والإيجاز، والاتساع، والتفخيم، والتحقير، ... ، وهي الأغراض التي يتجلى معها القيمة البلاغية للحذف؛ حتى إنه صار بابا من شجاعة العربية[٣].

وقد وضع النحاة عددًا من الأصول النحوية التي ترتبط ارتباطا مباشر بالحذف في اللغة العربية، منها: وجود دليل على المحذوف، وألا يكون المحذوف كالجزء، وعدم اللبس، وعدم نقض الغرض، وألا يكون المحذوف عوضا عن محذوف، وألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا، وألا يؤدي المحذوف إلى اختصار المختصر، وألا يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف[٤].

ويتضام مع مصطلح (الحذف) مصطلح آخر هو مصطلح (التقدير)، فكلّ قول بحذف يلزمه في الوقت نفسه تقدير للمحذوف؛ حتى يتسنى رد البنية الفرعية للتركيب إلى البنية الأصلية، وهو ما يسهم بشكل مباشر في عملية الإعراب من ناحية، وفي تعدد الوجوه الإعرابية من ناحية أخرى، فلا يمكن أن نقدم إعرابا صحيحا

---

(١) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر حمودة، ص٢٧-٩١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٩٢-١٠٧.

(٣) انظر: الخصائص، ابن جني، ٣٦٠/٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص٧٨٩-٧٩٧، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر حمودة، ص١٠٩-١٤٥، والجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، ص٢٦٨-٢٦٩.

لأيّ عنصر من عناصر الجملة من غير تقدير العنصر المحذوف من بنيتها اعتمادًا على القرائن اللفظية والمقالية، فلا يمكن أن ينفتح باب الإعراب إلا بعد أن ترد البنية الفرعية للجملة إلى البنية الأصلية التي يتمكن المعرب من خلالها من تعيين المحذوف وتقدير الكلام.

وبناءً على تعيين المحذوف وتقدير الكلام تتعدد الوجوه الإعرابية للكلمة الواحدة في سياق جملتها التي وردت فيها، فالحذف من بنية الجملة عامل من عوامل تعدد الوجوه الإعرابية اعتمادًا على تعيين المحذوف، فيرى البصريون، مثلا، أنّ الجار والمجرور في البسملة، مثلا، متعلقان باسم، بينما يرى الكوفيون أنهما متعلقان بفعل(١)، وتتعدد الوجوه الإعرابية لكلّ رأي بحسب تقدير المحذوف.

وتظهر فاعلية الحذف وأثره في تعدد الوجوه الإعرابية بشكل واضح في (الدر المصون) من ناحية، وفي تضعيف بعض الوجوه الإعرابية من ناحية ثانية، في كثير من الآيات التي تناول السمين إعرابها في القرآن الكريم، منها ما ذكره في قوله تعالى:

﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ **أَأَعْجَمِيٌّ** وَعَرَبِيٌّ ﴾(٢)

حيث يرى أنّ "في رفع {أَعْجميّ} ثلاثةُ وجوه: أحدُها: أنه مبتدأٌ، والخبرُ محذوف تقديرُه، أعجميٌّ وعربيٌّ يَسْتويان، والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو، أي: القرآن أعجميٌّ والمرسلُ به عربيٌّ، والثالث: أنّه فاعلُ فعلٍ مضمرٍ، أي: أيَسْتوي أعجميٌّ وعربيٌّ، وهذا ضعيفٌ؛ إذ لا يُحذف الفعلُ إلاَّ في مواضعَ بَيَّنْتُها غيرَ مرةٍ"(٣)، ويقصد بذلك حذف الفعل مع ظهور الفاعل على المستوى السطحي للتركيب وهو ما جوزه النحاة في مواضع معينة.

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ١٢٧/١، والدر المصون، السمين الحلبي، ٨/١.

(٢) فصلت: ٤٤.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٣٢/٩.

فالحذف كان سببا أساسيًّا ومباشرا في تعدد وجوه الإعراب في قوله تعالى: {أَعْجميّ}، من ناحية، وفي تضعيف الوجه الأخير، من ناحية ثانية، حيث إنّ حذف الفعل مع ظهور فاعله في المستوى السطحي للتركيب مرتبط بأنماط محددة في النحو العربي ليس من بينها أن يحذف الفعل بلا مسوغ مع بقاء فاعله على نحو ما ورد في الآية الكريمة السابقة.

وقد اعتمد السمين الحلبي على ظاهرة الحذف، وعلى الأصول المرتبطة به التي ذكرها النحاة سلفا، بشكل مباشر في القول بتضعيف وجه إعرابي ما من الوجوه الإعرابية التي يقدمها، أو التي يقدمها غيره، فعلي مستوى تعيين نوع الكلمة، وهل هي اسم أم حرف؟، يعتمد السمين الحلبي على ذكر العائد لفظًا أو جواز تقديره معنى في القول باسمية الكلمة، وعلى حذف العائد لفظا من غير مسوغ وعدم جواز تقديره معنى في القول بحرفية الكلمة، ومن ذلك ما ذكره في موصولية (ما) وحرفيتها في قوله تعالى:

﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء **بِمَا** فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ **وَبِمَا** أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾[١]

يذكر السمين أنّ في إعراب (ما) الأولى وجوه، منها أنّها "بمعنى: (الذي)، وهو ضعيفٌ؛ لحَذْفِ العائد من غير مُسَوَّغ"[٢]، فالعائد على (ما) محذوف دون مسوغ.

ثم نراه يقيس حذف العائد على (ما) الأولى وعدم جواز تقديره بحذفه من (ما) الثانية مع جواز تقديره، فيقول: "و{بما أنفقوا}: متعلقٌ بما تعلَّق به الأولُ، و{ما} يجوز هنا أن تكونَ بمعنى (الذي) من غيرِ ضَعْفٍ؛ لأنَّ للحذف مسوغًا، أي: وبما

---

(١) النساء: ٣٤.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٣/٦٧٠.

أنفقوه مِنْ أموالِهم"[١]، فالحذف في الحالة الأولى بلا مسوغ، وفي الحالة الثانية بمسوغ، وهو ما تكرر في مواضع أخرى لـ(ما) في القرآن الكريم[٢].

وفي الجملة الاسمية اشترط النحاة أنْ يشتمل الخبر على ضمير يربطه بالمبتدأ[٣]، وحذف هذا الضمير من التركيب لفظا ومعنى يؤدي إلى تضعيف الوجه الإعرابي عند السمين، ويرتبط ذلك أيضا بما كان في الجملة الاسمية المنسوخة من حذف العائد على اسم (كان) أو إحدى أخواتها، أو حذف العائد على اسم (إنّ) أو إحدى أخواتها، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾[٤]، يرى أنّ قولَه تعالى: {يُرَى} قُرِئ بفتح (الياء) وهو ضعيفٌ؛ لأنّه ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسم {أنَّ}، وهو السَّعْي، والضميرُ الذي فيه للهاءِ، فيبقى الاسمُ بغير خبرٍ، وهو كقولِك: إنَّ غلامَ زيدٍ قامَ، وأنت تعني: قام زيدٌ، فلا خبرَ لغلام، وقد وُجِّه على أن التقديرَ: سوف يَراه فتعودُ (الهاءُ) على السعي وفيه بَعْدٌ"[٥]، فحذف العائد على المبتدأ من الخبر لفظا ومعنى يضعف الوجه الإعرابي المرتبط بتعيين الخبر فيما حذف منه العائد، وهو ما تكرر في بعض المواضع في (الدر المصون)[٦].

ويضعف السمين القول بحذف الخبر في قوله تعالى:

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦٧٠/٣.

(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٨٧/٤.

(٣) انظر: اللمع، ابن جني، ص٢٧، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٠٣/١.

(٤) النجم: ٤٠.

(٥) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٠٤/١٠.

(٦) انظر: المصدر السابق، ٤٨٧/٤.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[١]

حيث يذكر أنّ "{وَالصَّابِئُونَ} مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ كمذهب سيبويه والخليل، إلا أنه لا يُنْوي بهذا المبتدأِ التأخيرُ، فالفرقُ بينه وبين مذهب سيبويه في التأخيرِ وعدمُها، قال أبو البقاء: وهو ضعيفٌ أيضًا؛ لما فيه من لزوم الحذف والفصلِ، أي: لِما يلزمُ من الجمع بين الحذفِ والفصلِ، ولا يَعْني بذلك أنَّ المكانَ من مواضع الحذف اللازمِ، لأنَّ القرآنَ يلزمُ أَنْ يُتْلى على ما أُنْزِل، وإنْ كان ذلك المكان في غيره يجوزُ فيه الذكرُ والحذفُ"[٢]، فمع أن حذف الخبر جائز في مثل النمط السابق، لو كان في غير القرآن، لكنه في السياق السابق غير جائز، لأن القول بالحذف يلزمه القول بالفصل، والفصل هنا غير جائز؛ لأن القرآن الكريم يلزمه أن يتلى على ما أنزل عليه من لزوم الوصل لا الفصل، وهو ما يتكرر أيضا في بعض المواضع التي قيل فيها بضعف حذف الخبر في (الدر المصون)[٣].

وقد ضعف السمين الحلبي القول بحذف أحد مفعولي (حسب) على ما يراه البصريون في ذلك[٤]، في قوله تعالى:

﴿ لا **تَحْسَبَنَّ** الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ ﴾[٥]

---

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٣٦٠/٤.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٤٢٧/٣.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٢١٠/١.

(٥) النور: ٥٧.

في قراءة حمزة وابن عامر: (لا يحسبن) بياء الغيبة، حيث يذكر قول الفراء: "هو ضعيفٌ، وأجازه على حَذْفِ المفعولِ الثاني، ...، التقديرُ: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفُسَهم مُعْجِزين، ...، إلاَّ أنَّ حَذْفَ أحدِ المفعولَيْنِ ضعيفٌ عند البصريين"(١).

وفيما يتعلق بحذف الحرف يرى السمين الحلبي أنّ حذف حرف العطف (ضعيف جدًا)، وذلك اعتمادا على ما ذكره النحاة من أن حذف حرف العطف مخصوص بالضرورة الشعرية، وذكروا منه قول الحطيئة:

إنّ امرأ رهطه بالشام منزله * برمل يبرين جارا شد ما اغتربا

والتقدير: إنّ امرأً رهطه بالشام ومنزله(٢)، وقد بنى السمين الحلبي على ذلك تضعيف القول بحذف حرف العطف في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلا قَلِيلا * نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلا﴾(٣)

حيث رأى في إعراب قوله تعالى: {نِصْفَهُ} وجوه، منها: "أنَّ الأصل: قُم الليلَ إلاَّ قليلاً أو نصفَه، قال: "كقولك: أَعْطِه درهمًا درهَمْين ثلاثةً، أي: أو درهمَيْن، أو ثلاثةً، وهذا ضعيفٌ جدًا؛ لأنّ فيه حَذْفَ حرفِ العطفِ، وهو ممنوعٌ، لم يَرِدْ منه إلاَّ شَيْءٌ شاذٌّ يمكن تأويلُه، كقولِهم: أكلْتُ لحمًا سَمَكًا تَمْرًا"(٤)، ويكرر السمين الحكم على حذف حرف العطف بأنّه (ضعيف جدا) في مواضع أخرى متعددة(٥).

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٣٦/٨.

(٢) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص٨٣١.

(٣) المزمل: ١-٣.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥١٥/١٠-٥١٦.

(٥) انظر أيضا: المصدر السابق، ٥١٧/٢، ٦٠٩/٢-٦١٠.

أمّا حذف حرف الجر مع بقاء عمله فيرى النحاة أنه لا يجوز حذف حرف الجر مع بقاء عمله إلا مع (رب) بعد (الواو)[١]، وبناء على ذلك رأى السمين أنّ حذف حرف الجر مع بقاء عمله ضعيف جدًا، ففي قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ **قِتَالٍ** فِيهِ﴾[٢]، يذكر السمين أن في قوله تعالى: {قِتَالٍ فِيهِ}: وجوه، منها: "أنه خفضٌ على التكرير، قال أبو البقاء: يريد أنَّ التقديرَ: عن قتالٍ فيه، وهو معنى قول الفراء؛ لأنه قال: وهو مخفوضٌ بـ(عَنْ) مضمرةً، وهذا ضعيفٌ جدًا؛ لأنَّ حرفَ الجر لا يبقى عملُه بعد حذفِه في الاختيار"[٣].

وقد ضعف السمين أيضا حذفُ حرفِ الجر ثم نصب مجروره على أنه مفعول به؛ لعدم اطراد حذف حرف الجر، ففي قوله تعالى:

﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ **صِرَاطَكَ** الْمُسْتَقِيمَ﴾[٤]

يذكر أن في نصب قوله تعالى: {صِرَاطَكَ} وجوه، منها: "أنه منصوب على إسقاط الخافض، قال الزجاج: ولا اختلاف بين النحويين أنَّ (على) محذوفة كقولك: ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ، أي: على الظهر والبطن، إلا أنّ هذا الذي قاله الزجاج، وإن كان ظاهرهُ الإجماع، ضعيفٌ من حيث إن حرف الجر لا يَطَّرِدُ حذفه، بل هو مخصوص بضرورة أو بشذوذ"[٥].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٨٢١/٢، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٣٦/٣، وشرح شذور الذهب، ابن هشام، ص٤١٤.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٣٨٩/٢.

(٤) الأعراف: ١٦.

(٥) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢٦٧/٥.

ويرى النحاة أنّه لا يجوز حذف حرف الجزم مع بقاء عمله إلا مع (لام) الأمر خاصة، ومنه قول الشاعر(١):

مُحمَّدُ تَفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ * إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا

أي: لتفد نفسك، وبناءً على ذلك رأى السمين الحلبي أنّ القول بحذف حرف الجزم مع بقاء عمله (ضعيفٌ جدًا)، ففي قوله تعالى:

﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاء مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ **تَفْرِضُواْ** لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾(٢)

يذكر أنّ في إعراب قوله تعالى: {أَوْ تَفْرِضُواْ} وجوه، منها: "أنّه معطوفٌ على جملةٍ محذوفةٍ تقديره: (فَرَضْتُم أو لم تَفْرِضُوا)، فيكونُ هذا من بابِ حذفِ الجزمِ وإبقاءِ عمله، وهو ضعيفٌ جدًا، وكأنَّ الذي حَسَّنَ هذا كونُ لفظِ (لم) موجودًا قبل ذلك"(٣)، ونلحظ من خلال ما سبق أنّ الحذف كان عاملا مهمًا من عوامل تعدد الوجوه الإعرابية من ناحية، وأنّ السمين الحلبي قد اعتمد بشكل مباشر على ما أصّله النحاة من قواعد تتعلق بأصول الحذف في النحو العربي في القول بتضعيف كلّ وجه إعرابي يخالف أصول الحذف في النحو.

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١٤٩/٢، ١٨٩.

(٢) البقرة: ٢٣٦.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٨٧/٢.

ثانيًا: الزيادة وأثرها في تضعيف الوجه الإعرابي:

ظاهرة (الزيادة) من الظواهر اللغوية الموجودة في كثير من اللغات، ومن بينها اللغة العربية، ويقصد بالزيادة، عموما، في الدرس اللغوي زيادة عنصر ما إلى العناصر الأساسية المكونة للجملة الأصلية، أو الجملة النواة، بهدف إضافة دلالات معينة إلى الجملة، نحو زيادة الصفة أو البدل أو العطف أو التوكيد، أو ...[١]، ولكنْ يقصد بالزيادة في التوجيه الإعرابي توجيه الإعراب على القول بزيادة عنصر ما في الجملة في وجه من وجوه الإعراب، بحيث يفرغ الإعراب من هذا العنصر فيكون زائدًا، ومن ثم تفرغ الجملة من دلالته.

وقد ضعّف السمين الوجوه الإعرابية التي يقال فيها بزيادة عنصر ما من العناصر الموجودة في البنية السطحية للتركيب، معتمدًا في ذلك على القاعدة التي ترى أنّ الأصل عدم الزيادة، وأنّ القول بالزيادة هو على خلاف الأصل، فكلّ عنصر لغوي موجود في البنية السطحية للجملة هو عنصر مراد ومقصود لفظا ومعنى، والقول بزيادته هو قول على خلاف الأصل المقصود، ومن ثم رأى تضعيفه.

وبناءً على ذلك رأينا السمين الحلبي يضعف كثيرا من الوجوه الإعرابية اعتمادا على القول بزيادة عنصر ما، ومن ذلك زيادة (الباء) مع المبتدأ في قوله تعالى: {فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * **بِأَييِّكُمُ** الْمَفْتُونُ}[٢]، حيث يرى أنّ في قوله: {بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ} وجوها، منها: "أنَّ (الباءَ) مزيدةٌ في المبتدأ، والتقديرُ: أيُّكم المَفْتون، فزِيدَتْ كزيادِتها، في نحو: بحَسْبك زيدٌ، وإلى هذا ذهب قتادةُ وأبو عبيدة معمرُ بن المثنى، إلاَّ أنَّه ضعيفٌ مِنْ حيث إنَّ (الباءَ) لا تُزاد في المبتدأ إلاَّ في (حَسْبُك) فقط"[٣].

---

(١) انظر: علم الجمال اللغوي، الدكتور محمود سليمان ياقوت، ص٤٠٦.

(٢) القلم: ٥-٦.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٠١/١٠.

وقد ضعّف السمين زيادة (الباء) في الآية الكريمة السابقة اعتمادًا على ما ذكره النحاة من أنّ (الباء) قد زيدت مع المبتدأ، ومع الخبر، ومع الفاعل، "فأمّا المبتدأ فقولهم: بحسبك أنْ تفعل كذَا، إنّما هو: حسبك أنْ تفعل كذا، و(الباء) زائدة،...، ولا أعلم الآن مبتدأ زيدت فيه (الباء) غير هذه اللفظة"(١).

ونلحظ في مستوى آخر من مستويات الربط بين ظاهرة الزيادة وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون) تضعيف السمين الحلبي بعض الوجوه الإعرابية اعتماد على ظاهرة الزيادة؛ لأن الأخذ بهذا الوجه يؤدي إلى القول بزيادة حرف أصيل في بنية التركيب، والقول بزيادته يكون على خلاف الأصل، فالأصل عدم الزيادة، ومن ذلك أنّ المبتدأ إذا كان اسما موصولا غير ظاهر الشبه باسم الشرط فإن (الفاء) لا تلزم خبره، ففي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾(٢)، يذكر السمين أنّ في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ} وجوهًا، منها: "أنّه مبتدأ، والخبرُ قولُه:{فإنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحُ}، وهذا ضعيفٌ؛ لنبوِّ المعنى عنه، ولزيادة (الفاءِ) في غيرِ محلِّها؛ لأنّ هذا الموصولَ غيرُ ظاهرِ الشبهِ باسم الشرط"(٣)، ويعني ذلك أنّه يضعّف وجه الابتدائية والخبرية في التركيب السابق؛ لأنّ الأخذ بهذا الوجه سيؤدي إلى القول بزيادة (الفاء)، إضافة إلى نبو المعنى كما أوضح.

والاسم الموصول في الآية الكريمة السابقة، كما يذكر السمين، غير ظاهر الشبه باسم الشرط، فهو ليس كقولهم: "الّذِي يَأْتِينِي فَلَه دِرْهُم، فإنّ المبتدأ هنا مُشَبَّه باسم الشرط؛ لعمومه واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سببًا دَخَلَتِ (الفاء) في الخبر

---

(١) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ١/١٣٧-١٣٨، وانظر أيضا: الجنى الداني، المرادي، ص٥٣، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١/٢٠١، ومغني اللبيب، ابن هشام، ص١٤٨.

(٢) النساء: ١٤١.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤/١٢٣.

كما تدخل في الجواب"[١]، فالاسم الموصول في الآية الكريمة السابقة غير ظاهر الشبه باسم الشرط لخصوصه وعدم استقبال الفعل بعده، ومن ثم فإنّ الأخذ بوجه الابتدائية والخبرية سيؤدي قطعا إلى الحكم بزيادة (الفاء) في الآية الكريمة السابقة.

ويضعّف السمين كذلك القول بالابتداء والخبر؛ لأنّه يلزمه القول بزيادة (الكاف) في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[٢]، حيث يرى السمين أنّ في (الكاف) وجوها، منها: أنَّ موضعَها نصبٌ،...، أو أنّ موضعَها رفع "على أنّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أيّ: الأمرُ كذلك، أو حَشْرُهم كذلك، قاله أبو البقاء، قال الشيخ: وهو ضعيفٌ؛ لأنّه يقتضي زيادةَ (الكافَ) وحَذْفَ مبتدأ، وكلاهما على خلاف الأصل"[٣]، هذا على أساس أنّ المعنى: حشرهم كذلك الحشر، فـ(الكاف) عندئذ زائدة، والمبتدأ (حشرهم) محذوف، وهو الوجه الذي ضعفه السمين.

ونلحظ في التحليل السابق أنّ السمين يذكر أولاً أنّ (الكاف) يمكن أنْ تكون في موضع نصب، ويمكن أنْ تكون في موضع رفع، ومعنى ذلك أنّه يرى اسميتها، فتكون عندئذ مرادفة لـ(مثل) ومؤولة بها، والتقدير في النصب: يحشرهم حشرًا مثل ذلك، وفي الرفع: حشرهم مثل ذلك، فـ(الكاف) هي المقصودة بموضع النصب أو الرفع، وعلى هذين الوجهين لا بد أن تكون (الكاف) أصيلة في التركيب، ثم نراه بعد ذلك يذكر أنها زائدة في الرفع دون النصب، وحذف معها المبتدأ على أساس أن التقدير: حشرهم كمثل ذلك، فـ(الكاف) في الآية الكريمة السابقة ليست كـ(الكاف) في

---

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/٢١٠-٢١١، وهمع الهوامع، السيوطي، ١/٤٠٥.

(٢) البقرة: ١٦٧.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢/٢٢٠-٢٢١.

قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}(١)، فـ(الكاف) في الآية الكريمة السابقة زائدة لوجود (مثل) في ظاهر التركيب(٢).

وفي الجملة الفعلية يضعّف السمين الحلبي القول بزيادة (اللام) في المفعول به دون تقدم المعمول أو كونه فرعا، ففي قوله تعالى:

﴿ قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ﴾(٣)

يذكر السمين الحلبي أنّ في (اللام) في قوله تعالى: {لك} وجوها، منها: أنها "زائدةٌ في المفعول به، كزيادتها في قوله: {رَدِفَ لَكُم}(٤)، قاله أبو البقاء، وهو ضعيف؛ لأنَّ (اللامَ) لا تُزاد إلا بأحد شرطين: تقديم المعمولِ أو كونِ العاملِ فرعا"(٥)، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾(٧).

وفي قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾(٨)، يذكر السمين أنّ ابن وثاب والأعمش قد قرءا (فلا يَخَفْ) بالجزمِ، وفيها وجهان، أحدُهما: ولم يَذْكُرِ الزمخشريُّ غيرَه أنَّ (لا) ناهيةٌ، و(الفاءُ) حينئذٍ واجبةٌ، والثاني: أنها نافيةٌ، و(الفاءُ) حينئذٍ زائدةٍ، وهذا ضعيفٌ"(٩)؛ وقد بنى السمين هذا التضعيف اعتمادًا على ما يذكره

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٢٩٥/١، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٥٥٩/٢، والجنى الداني، المرادي، ص٧٨-٨٦.

(٣) يوسف: ٥.

(٤) النمل: ٧٢.

(٥) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٣٩/٦.

(٦) يوسف: ٤٣.

(٧) هود: ١٠٧، وانظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٨٠٣/٢.

(٨) الجن: ١٣.

(٩) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٩٣/١٠-٤٩٤.

النحاة من أنّ (الفاء) واجبة "في كل فعلية مصدرة بحرف، سوى (لا) و(لم) في المضارع"(١)، والسبب في عدم قبول الوجه الثاني هو وجود (الفاء)، والأخذ به سيؤدي قطعًا إلى القول بزيادة (الفاء)، وهو على خلاف الأصل، ومن ثم ضعّف السمين هذا الوجه.

ونلحظ من خلال ما سبق أنّ القول بزيادة بعض العناصر في بعض وجوه الإعراب كان عاملا مهمًا من عوامل تضعيف الوجه الإعرابي في الدر المصون؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل، فالأصل عدم الزيادة، وقد اعتمد السمين الحلبي في ذلك على ما أسسه النحاة من قواعد نحوية تتعلق بأصول الزيادة في التركيب.

---

(١) شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ١٠٩/٤.

ثالثًا: الرتبة وأثرها في تضعيف الوجه الإعرابي:

قرينة الرتبة من القرائن المقالية (اللفظية) في اللغة العربية، "فهي قرينة لفظية، وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه"(١)، وقد أوجب النحاة الاحتكام إلى الرتبة، واعتبارها قرينة مقالية (لفظية) في حال خفاء العلامة الإعرابية، فيحتكم النحاة إلى قرينة الرتبة في تعيين الفاعل والمفعول في نحو قولنا: (ضرب موسى عيسى)، حيث يتعين أنْ يكون الأول منهما فاعلا، والثاني مفعولا، على أصل الرتبة، أمنًا للبس لخفاء العلامة الإعرابية(٢)، ومثل ذلك تعيين اسم (كان) وخبرها، كما في قولنا: كان أخي رفيقي، حيث لا يجوز تقديم (رفيقي) على أنّه خبر؛ لأنّه لا يُعلم ذلك؛ لعدم ظهور الإعراب، فكل وجه اختفت فيه العلامة الإعرابية بان تكون مقدرة لزمه اتباع الأصل(٣).

ويفرق النحويون بين نوعين من التقديم والتأخير: تقديم على نية التأخير، وتقديم ليس على نية التأخير، فالتقديم الذي هو على نية التأخير يظل فيه المبتدأ مبتدأً والخبر خبرًا، والفاعل فاعلاً والمفعول مفعولاً، وذلك نحو قولنا: (زيدٌ منطلقٌ)، و(منطلقٌ زيدٌ)، فبالتقديم والتأخير يظل المبتدأ مبتدأً، والخبر خبرًا، فلا تغيير في الأبواب النحوية لكل من المبتدأ والخبر، ومن ذلك أيضًا قولنا: (ضربَ زيدًا عمرٌو)، فبالتقديم والتأخير يظل الفاعلُ فاعلاً، والمفعولُ مفعولاً، فلا يخرج فيه المقدم عن بابه ولا عن حكمه الذي وضع عليه في الأصل(٤).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ص٢٠٧.

(٢) انظر: الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٣٣٧/١، ٥٩٤/٢.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٧٢/١.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص١٠٦.

أمّا التقديم الذي ليس على نية التأخير فيخرج فيه المقدَّم من بابه النحوي إلى باب آخر، فتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، ومن ذلك قولهم: (زيدٌ المنطلقُ)، و(المنطلقُ زيدٌ)، و(ضربتُ زيدًا)، و(زيدٌ ضربتُهُ)، فالمتقدم في كل ما سبق خرج عن بابه النحوي الذي كان له في أصل التركيب(١).

والرتب في النحو العربي: محفوظة، وغير محفوظة، فالمحفوظة للكلمات التي يجب أن ترد في رتب ثابتة لا تتغير عنها ولا يجوز تغييرها بالتقديم أو بالتأخير، وذلك نحو: الجار والمجرور، والموصول وصلته، والنعت والمنعوت، والبدل والمبدل منه، والفعل وفاعله، والأدوات التي لها الصدارة في النحو العربي، فهذه كلها رتب محفوظة، لا يجوز فيها التقديم والتأخير، ويبدو أنّ الرتب المحفوظة ترتبط أساسا بالمتضامات، أو بقضية التضام، في اللغة العربية(٢).

أمّا الرتب غير المحفوظة فهي التي يجوز فيه التقديم والتأخير، كالرتبة بين المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، وهي عندئذ "رتبة في النظام فقط، والعدول عنها موضوع من موضوعات البلاغة"(٣)، وله أسبابه المباشرة وغير المباشرة في النصوص الأدبية وفي الاستعمال التداولي للغة، وهو ما تهتم به الدراسات البلاغية والتداولية للتراكيب اللغوية.

وقد اعتمد السمين الحلبي على قرينة الرتب المحفوظة وغير المحفوظة في القول بتضعيف وجه إعرابي في كثير من مواضع تضعيف الوجوه الإعرابية، فقد ضعف السمين تقديم الحال على عاملها المعنوي اعتمادا على ما يراه النحاة من أنّه لا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمن معنى الفعل دون

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص١٠٦.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ص٢٠٧.

(٣) قرينة الرتبة في اللغة العربية، أمل جبارة، ص٨.

حروفه، وذلك نحو: أسماء الإشارة، وحروف التمني والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، وذلك نحو قولهم: تلك هند مجردة، وليت زيدًا أميرًا أخوك، وكأنّ زيدًا راكبًا أسدٌ، وزيد في الدار قائمًا، وزيد عندك قائما، فلا يجوز في جميع ما سبق تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه الأمثلة ونحوها، فلا يجوز أن نقول: مجردة تلك هند، ولا: أميرا ليت زيدا أخوك، ولا: راكبا كأن زيدا أسد(١).

أمّا تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، فنادر، وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو: زيد قائما عندك، والجار والمجرور نحو: سعيد مستقرا في هجر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ واللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(٢)، يرى السمين الحلبي أنّ في ذلك وجهان: الأول: (للرجال): خبرٌ مقدَّمٌ، و(درجةٌ)، مبتدأٌ مؤخرٌ، والثاني: "أن يكونَ (عليهنّ) هو الخبرَ، و(للرجالِ) حالٌ من (درجة)؛ لأنه يجوزُ أن يكونَ صفةً لها في الأصل، ولكنَّ هذا ضعيفٌ؛ من حيث إنه يَلْزَمُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنوي؛ لأنَّ (عليهنَّ) حينئذٍ هو العاملُ فيها لوقوعه خبرًا"(٣).

ومن الواضح من النمط السابق أنّ الحال لم تتقدم على عاملها فقط، وإنما تقدمت على جزئي الجملة، فهو من قبيل: قائما في الدار زيد، وهذا ممتنع لا ضعيف(٤)، وقد تنبه السمين إلى هذا الوجه أيضا فأورد قول بعضهم: "متى كانتِ الحالُ نفسُها ظرفًا أو جارًا ومجرورًا قوي تقديمُها على عاملها المعنويّ، وهذا مِنْ ذاك،

---

(١) انظر تفصيل ذلك في شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ، وشرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٢/٢٤-٢٥، وهمع الهوامع، السيوطي، ٢/٣١٢.

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢/٤٤٤.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية، ٢/٢٤-٢٥، وهمع الهوامع، السيوطي، ٢/٣١٢.

هذا معنى قول أبي البقاء، ورد عليه بقوله: هذه الحالَ قد تَقَدَّمَتْ على جُزْئي الجملةِ، فهي نظيرُ: (قائمًا في الدارِ زيدٌ)، قال: وهذا ممنوعٌ لا ضعيفٌ"(١)، وهو ما يتكرر في مواضع أخرى في (الدر المصون)(٢).

وقد ضعف السمين أيضا تقديم الصفة المؤولة على الصريحة اعتمادا على ما يراه النحاة من أنّ الأوْلى في حال اجتماع الوصف بمفرد وبظرف أو جار ومجرور وبجملة، تقديم الصفة المفردة، ثم الجار والمجرور أو الظرف، ثم الجملة، وعلة ذلك أنّ أصل الوصف بالاسم، فالقياس تقديمه، وإنما تقدم الظرف والجار والمجرور على الجملة؛ لأنّه من قبيل المفرد(٣)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾(٤)، وبناءً على ذلك ضعف السمين الحلبي تقديم الصفة المؤولة على الصفة الصريحة في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾(٥)

حيث يقول: "قوله تعالى: {إِلَى أَجَلٍ}: متعلِّقٌ بتدايَنْتُمْ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنّه صفةٌ لدَيْن، و{مُسَمًّى} صفةٌ لدَيْن، فيكونُ قد قَدَّم الصفةَ المؤولةَ على الصريحةِ وهو ضعيفٌ، فكان الوجهُ الأولُ أوجَهَ"(٦).

وثَمّة كثيرٌ من وجوه الإعراب التي ضعّفها السمين الحلبي معتمدًا على ظاهرة الرتبة في النحو العربي بالإضافة إلى ما تقدم، نحو: تضعيف تقديم ما في حيز (إنّ)

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤٤٤/٢.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٤٣٧/٦، ٤٠٣/٧، ٤٩/٨، ٤٤٥/٩، ٤٨٨/٩.
(٣) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ١٥٥/٣، وحاشية الصبان، الصبان، ٧٢/٣.
(٤) غافر: ٢٨.
(٥) البقرة: ٢٨٢.
(٦) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ٦٥٠/٢.

عليها[١]، وتضعيف تقديم المستثنى على الجملة التي هو من متعلقاتها[٢]، وتضعيف تقديم الحال على عاملها الواقع بعد (إلا) الاستثنائية[٣]، وتضعيف تقديم معمول المصدر عليه[٤]، وتضعيف تقديم معمول اسم الفعل عليه[٥].

كما ضعف السمين الحلبي في (الدر المصون) تقديم المصدر المؤكد لمضمون الجملة عليها[٦]، وضعف تقديم جواب القسم عليه[٧]، وهو ما يشير إلى أن قرينة الرتبة، محفوظة أو غير محفوظة، وما أسسه النحاة لها من أسس نحوية، كانت ظاهرة مهمة في تضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون).

---

(١) انظر: المصدر السابق، ٦٣٧/٣-٦٣٨.

(٢) انظر: نفسه، ٦٣٧/٣-٦٣٨.

(٣) انظر: نفسه، ٢٤٢/٢-٢٤٣.

(٤) انظر: نفسه، ١٧٧/٢.

(٥) انظر: نفسه، ٦٤٨/٣-٦٤٩.

(٦) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٥٨/٥-٥٥٩.

(٧) انظر: المصدر السابق، ٣٤٥/٩.

المبحث الخامس: الأساس النصي وتضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون)

الأصل في النص القرآني أنّه نص متماسك مترابط من حيث الجمل في الآية الواحدة، ثم من حيث الآيات في السورة الواحدة، ثم من حيث مجمل النص في عموم القرآن الكريم كاملا، "فما من كلمة في التنزيل يأبى عنها مكانها، أو لم يرض بها، أو كان غيرُها أولى به، بل ما من كلمة من التنزيل إلا وهي كدرٍّ مرصَّعٍ مرصوص متماسك بروابط المناسبات"(١)، ومن ثم قيل: إنّ القرآن الكريم نص متماسك مترابط قائم على الوصل لا على الفصل، من حيث التركيب والدلالة.

وقد لاحظ المفسرون والمعربون كثيرًا من وجوه الترابط والتماسك في النص القرآني تركيبيا ودلاليا، منها: العطف، والإحالة، والتكرار، والاستدراك، وتنظيم الخطاب، والمناسبة والتناسب بين الآيات والسور، وهو ما اعتمد عليه المفسرون كثيرًا في أثناء إعرابهم لآيات القرآن الكريم، وفي ترجيحهم لبعض الوجوه الإعرابية أو تضعيفهم لبعضها الآخر.

ومن الأسس اللغوية التي اعتمد عليها السمين الحلبي في القول بتضعيف وجه إعرابي معين تفكك النص القرآني حيث يؤدي الوجه المضعف إلى تفكك بنية النص القرآني تركيبيا أو دلاليا، وهو النص القائم أساسًا على التماسك وترابط الأجزاء والعناصر.

ومن العلوم الحديثة التي أولت فكرة تماسك النصوص، جل عنايتها علم جديد يعرف بـ(علم اللغة النصي) (*Text Linguistics*)، ومن ثم يدرس كيفية تحقيق هذا التماسك على مستوى المعايير المقترحة لهذا العلم، وعلم اللغة النصي أحد فروع

---

(١) إشارات الإعجاز، النورسي، ص٥٥.

علم اللغة التي ظهرت خلال منتصف القرن الماضي، وعلى وجه التحديد، بعد أن نشر الأمريكي هاريس (*Harris*) عام ١٩٥٢م بحثه عن: تحليل الخطاب (*Discourse analysis*)، وقد تطور علم اللغة النصي في السنوات الأخيرة بشكل لافت للنظر، مما هَيَّأَهُ لأن يحتل مكان الصدارة في معظم البحوث اللغوية التحليلية والتطبيقية في كل لغات العالم، ومن بينها اللغة العربية، منذ نهايات القرن الماضي وإلى الآن.

ويرى كثيرٌ من العلماء أنّ علم اللغة النصيّ قد نشأ في مقابل علم اللغة التقليدي الذي وجه جُلّ اهتمامه ورعايته وعنايته إلى تحليل الجملة المفردة، حيث يرى علمُ اللغة التقليدي أنّ الجملةَ المفردةَ هي أكبر وحدةٍ لغويةٍ قابلةٍ للوصف والتحليل، أمّا علماء لغة النص فقد انقلبوا على هذا المفهوم المتجذر بقوة في كل أشكال البنيوية، وقرروا أنّ العلامة اللغوية الأساسية هي النص، وأنّ النص هو أكبر وحدة لغوية قابلة للوصف والتحليل، أو هو الموضوع الأساسي في الوصف اللغوي والتحليل[١]، وقد استقر مفهوم علم اللغة النصي على أنه اتجاه جديد في البحث اللغوي، يدرس النصوص اللغوية، منطوقة ومكتوبة، لتحقيق هدف رئيس هو التوصُّل إلى "الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص، وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد"[٢]، ومن ثم يهدف علم اللغة النصي، بشكل مباشر وواضح، إلى رصد عناصر الترابط السطحية والعميقة الكامنة في بنية النصوص، والتي تنبئ، بشكل مباشر، عن تماسك النص ومن ثم نصيته، أو بمعنى آخر: بناء النص وتماسكه.

وتتركز المهمة الأساسية لعلم اللغة النصي، كما يرى كثيرٌ من المهتمين بهذا العلم، في: "وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة،

---

(١) انظر: الفاصلة القرآنية، الدكتور محمود الجعيدي، ص٩-١٠.

(٢) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، الدكتور صبحي الفقي، ص٣٥.

وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة"[١]، في أي لغة من لغات العالم، وبناءً على ذلك أوْلى المهتمون بعلم اللغة النصي دراسة فكرة الترابط النصي، أو تماسك الخطاب وظواهر هذا الترابط عنايةً كبيرة، بل إن بعضهم قصر مهمة تحليل النص، أو الخطاب، في ضوء علم اللغة النصي، على دراسة عناصر الترابط وأنماطه[٢]، وقد اعتمد السمين الحلبي في (الدر المصون) على فكرة تماسك النص القرآني بشكل مباشر في القول بتضعيف وجه إعرابي معين من الوجوه التي عرض لها في (الدر المصون)، والتي تؤدي إلى تفكيك البنية اللغوية أو الدلالية للنص القرآني، وبناء على ذلك رأيناه يضعف كل وجه إعرابي يؤدي القول به إلى تفكك في البنية التركيبية أو تفكك في البنية الدلالية في النص القرآني.

---

(١) بلاغة الخطاب وعلم النص، الدكتور صلاح فضل، ص٢٤٧.

(٢) انظر: مدخل إلى علم لغة النص، فولفجانج هاينه مان، وزميله، ص٦، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، الدكتور صبحي الفقي، ص٣٢-٣٥.

أولاً: تفكك البنية التركيبية وضعف الوجه الإعرابي:

يختص معيار (السبك) في علم اللغة النصي بدراسة وسائل التماسك اللغوية في البنية التركيبية للنص، وهي الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص (*Surface text*)، ويُقصد بظاهر النص: الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، أو التي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث أو المكونات ينتظم بعضها مع بعض تبعًا للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصًّا إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظًا بكينونته واستمراريته(١).

وقد اعتمد السمين الحلبي في القول بتضعيف وجه إعرابي معين على ما يمكن أن يلحظه من تفكك في البنية التركيبية في ظاهر النص، ومن الأسباب التي رأى أنها تؤدي إلى عدم التماسك بين مكونات البنية التركيبية للنص القرآني ما يعرف في النحو العربي بظاهرة الفصل بين المتلازمين.

فمن المعلوم أن اللغة تقوم في الأصل على أساس من التلازم بين الكلمات التي تنتظم فيما بينها وَفق قواعد نحوية عامة وخاصة لتكوين الجملة، فلا يمكن أنْ نجد الكلمة منفصلة عن أختها في نطاق الاستعمال اللغوي، "فلا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، ويجعل هذه بسبب من تلك"(٢)، ويعد التلازم بهذا الفهم جزءًا من النظام اللغوي الذي ينظم طريقة ترتيب الكلمات، ويصمم بناء الجملة وفق القواعد المعيارية للغة(٣)، ويكون التلازم بين وظيفتين نحويتين يستلزم كل منهما الآخر، نحو الابتدائية التي تستلزم الخبرية،

---

(١) انظر: نحو أجرومية للنص الشعري، الدكتور سعد مصلوح، ص١٥٤.

(٢) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٥٥.

(٣) انظر: ظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي، الدكتور جودة مبروك، ص٢٧٢.

والفعلية التي تستلزم الفاعلية، وهذا فهم أوّلِي للتلازم حيث يذكر بعض المحدثين أنّ التلازم يعني أنّه إذا وُجِدَ الأول فلا بد من وجود الثاني، فإذا وجد المبتدأ، مثلا، فلا بد من وجود الخبر، والعكس كذلك(١).

وهناك ما يمكن أنْ نسميه بالتلازم المدمج، وهو التلازم الذي يظهر بوضوح في شدّة الارتباط والترابط بين العنصرين المتلازمين، فلا يقعان منفصلين في التركيب، ولا يوجد فاصل بينهما، حتى إن المصطلح النحوي الذي يُطلق عليهما، مأخوذ من مادة لغوية واحدة، ويتحقق هذا من خلال خمسة أشياء: الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والصلة والموصول(٢).

وثمة فرق بين مصطلحي: الفصل، والاعتراض في الدراسات النحوية، فالفصل إنّما يكون بعنصر ما دون الجملة، أي غير مستقلٍّ بالإفادة، ولا ينتمي إلى السياق الأصليِّ للتركيب، فيقع فيه بين عنصرين متلازمين، بجامع علاقة ما ينهما، نحو: الصلة، أو الإسناد، أو المجازاة، أو نحو ذلك، مخالفًا بذلك مطلب التضامّ، أما الاعتراض فيكون بجملة يمكن أن تستقل بنفسها من حيث الإفادة، ومن ثم لا يكون لها محل من الإعراب، ولكنها لا تنفك عن الجملة الأصلية التي دخلها الاعتراض، ولا تزول عنها من حيث معناها.

والأصل في كلّ متلازمين عدم الفصل بينهما بالفصل أو بالاعتراض، ومن ثم يرى النحاة أنّ الفصل بين المتلازمين فرع على عدم الفصل، وقد أجاز النحاة الفصل بين بعض المتلازمات، ومنعوا ذلك في بعضها الآخر، وأجازوا الفصل ببعض البنى التركيبية والدلالية، كالظرف والجار والمجرور، وما ليس بأجنبي من المتلازمين،

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ص٢١٦-٢١٧، وتطور المصطلح النحوي، الدكتور يحيى عبابنة، ص٨٥.

(٢) انظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، الدكتور محمود نحلة، ص١١٤-١٢٠.

ومنعوا الفصل ببعضها الآخر أيضا، فقد أجاز النحاة الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي منهما، ومنعوا الفصل بينهما بالأجنبي(١)، "وعلى الجملة فكلّما ازداد الجزءان اتصالا قوى قُبحْ الفصل بينهما"(٢).

والفصل بين المتلازمين من الأسباب التي تؤدي تركيبيا إلى تعدد الوجوه الإعرابية من ناحية، وإلى شبهة تفكك النص القرآني من ناحية ثانية، وقد نظر السمين الحلبي إلى مبدأ التلازم، بالفهم السابق للمصطلح، في (الدر المصون)، وبنى على هذا المبدأ تضعيف بعض وجوه الإعراب التي تؤدي إلى عدم تماسك النص تركيبيا من خلال الفصل بين المتلازمين في ظاهر النص.

وتعد التوابع في النحو العربي من المتلازمات تلازما مدمجًا، ومن ثم فلم يجز النحاة الفصل بينهما بأجنبي عنهما(٣)، وهو ما اعتمد عليه السمين في القول بتضعيف بعض الوجوه الإعرابية لتفكك ظاهر النص القرآني بطول الفصل بين التابع والمتبوع، فقد رأى السمين الحلبي أنّ الفصل بين الصفة والموصوف بكلام طويل أجنبي عنهما ضعيف، حيث يرى النحاة أنّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، ويقصد بالأجنبي ما ليس بصفة، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(٤)، ففصل بين القسم وصفته وهو عظيم بقوله: {لَّوْ

---

(١) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ١٤٣/٣.

(٢) الخصائص، ابن جني، ٣٩٠/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ١٤٣/٣.

(٤) الواقعة: ٧٦.

تَعْلَمُونَ}؛ لأنَّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبيّنتم أنَّه عظيم، وقوله: لو تعلمون ذلك لتبينتم أنه عظيم، تأكيد لمعنى قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}(١).

وفي قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ للهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُواْ اللهَ **وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ** وَأَطِيعُواْ اللهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ* **كَمَآ** أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾(٢)

يذكر السمين أنّ في إعراب (الكاف) عشرين وجهًا، منها: "أنها في موضع رفعٍ أيضًا، والتقدير: وأصلِحوا ذاتَ بينكم ذلكم خيرٌ لكم كما أخرجك، فـ(الكاف) في الحقيقة نعتٌ لخبر مبتدأ محذوف، وهو ضعيف؛ لطول الفصل بين قوله: {وأَصْلِحوا} وبين قوله: {كما أَخْرَجَك}"(٣)، ويلحظ من سياق تتابع الآيات، في الآيات الكريمة السابقة، أن الفصل تم بأجنبي عن الكلام، وأنه ليس من قبيل تأكيد المعنى، وهو ما يفقد ظاهر النص تواصله واستمراريته ومن ثم ضعف السمين هذا الوجه الإعرابي.

كما ضعّف السمين الحلبي الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي منهما، حيث يرى النحاة أن الفصل بين البدل والمبدل منه جائز بغير أجنبي محض من البدل والمبدل منه، وجعلوا من الفصل بينهما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلا

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٢١/١-٢٢٢، وشرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٢٦١/١، وحاشية الصبان، الصبان، ٢٢٧/١.

(٢) الأنفال: ١-٥.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٦١/٥.

قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلا ﴾[1]، وقد اعتمد السمين الحلبي على طول الفصل بين البدل والمبدل منه في تضعيف القول بالاتباع على البدلية، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى:

﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ **مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ** حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُولُواْ آمَنَّا بِاللهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * **صِبْغَةَ اللهِ** وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدونَ ﴾[2]

حيث يرى في إعراب قوله تعالى: {صِبْغَةَ اللهِ} أربعة وجوه، منها "أنها بدلٌ من: {مِلَّةَ}، وهذا ضعيف؛ إذ قد وَقَعَ الفصلُ بينهما بجُملٍ كثيرة"[3]، وهو ما يفقد ظاهر النص تواصله واستمراريته، ومن ثم ضعف السمين هذا الوجه لطول الفاصل بين البدل والمبدل منه.

ويحكم السمين الحلبي على بعض الوجوه الإعرابية التي حدث فيها فصل بين البدل والمبدل منه بكلام طويل بأنه (بعيد) دون أن يذكر مصطلح: (ضعيف)، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى:

---

(١) المزمل: ١-٣.

(٢) البقرة: ١٣٥-١٣٨.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٤٤/٢.

{وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾[١]

"قرأ الحسن البصري والأعمش: {عالمِ} بالجر وفيها ثلاثة وجوه، أحسنها: أنه بدل من الهاء في {له}، الثاني: أنه بدل من {رب العالمين}، وفيه بُعْدٌ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه"[٢]، وهو ما يعني أن مصطلح: (بعيد) يرادف لديه مصطلح: (ضعيف)؛ لتكرار الظاهرة في كلا الموضعين مع تكرار طول الفاصل بين البدل والمبدل منه.

ومن الملاحظ في كل المواضع السابقة اعتماد السمين على ما سماه (طول الفاصل) فقط، وهو ما يفقد ظاهر النص استمراريته وتواصله، إلا إنه لم يتحدث على الإطلاق عن أن الفصل في كل المواضع السابقة تم بأجنبي عن التابع والمتبوع، وهو ما يؤدي أيضا إلى عدم اتساق البنية الدلالية للنص القرآني، والتي اعتمد عليه النحاة في القول بعدم جواز الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي عنهما، ومن ثم لا يعد الوجه السابق ضعيفا في الإعراب، وإنما يعد ممنوعا لامتناع الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي[٣].

وقد أجاز النحاة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فتقول: قامَ زيدٌ اليومَ وعمروٌ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنّه ليس بأجنبي من الكلام[٤]، وفي قوله تعالى:

---

(١) الأنعام: ٧٣.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤/٦٩٤-٦٩٥.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٢٢١-٢٢٢، وشرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ١/٢٦١، وحاشية الصبان، الصبان، ١/٢٢٧ .

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٢٢٢.

﴿ **وَفِي مُوسَى** إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * فَتَوَلَّى بِرُكْنِهِ وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ * فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ وَهُوَ مُلِيمٌ * وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ * مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ * وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ * فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ * فَمَا اسْتَطَاعُوا مِن قِيَامٍ وَمَا كَانُوا مُنتَصِرِينَ * **وَقَوْمَ نُوحٍ** مِّن قَبْلُ ﴾[1]

يذكر السمين أن قوله تعالى: {وَقَوْمَ نُوحٍ}: فيه ستة وجوه، منها: "أنه معطوفٌ على محلِّ {وَفِي مُوسَى}، نقله أبو البقاء، وهو ضعيفٌ"[2].

ولم يعلل السمين لتضعيفه لهذا الوجه الذي يبدو منه طول الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه في الآيات الكريمة السابقة، ومن الواضح أيضا أن الفصل كان بأجنبي عن المعطوف والمعطوف عليه، وأرى أن ذلك لا يؤدي إلى ضعف الوجه الإعرابي، وإنما إلى عدم جوازه كما يذكر النحاة.

أمّا الفصل بين حرف العطف والمعطوف فيرى النحاة أنه لا يجوز الفصلُ بينهما إلاَّ بالقَسَمِ خاصّة، أو بالظرف والمجرور، ويشترطون أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد، ومن ذلك قولهم: قامَ زيدٌ ثُمَّ والله عمروٌ، أو: بل والله وعمرو، وقامَ زيد في السوق ثم في الدارِ عمروٌ، ولا يجوز أن تقول: قامَ زيدٌ فوالله عمروٌ، ولا: ووالله عمروٌ؛ لكون (الواو) و(الفاء) على حرفٍ واحدٍ؛ فيشتدُ افتقارهما، فكرهوا الفصلَ بين حرف العطف المفرد والمعطوف وخصوا ذلك بالضرورة الشعرية[3].

وفي قوله تعالى:

---

(١) الذاريات: ٣٨-٤٦.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٧/١٠.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٤٦/١-٢٤٧، والدر المصون، السمين الحلبي، ٣٢/٥-٣٣.

﴿ وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا **بِإِسْحَقَ** وَمِن وَرَاءِ إِسْحَقَ **يَعْقُوبَ** ﴾[١]

يذكر السمين أن ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم قد قرءوا بفتح الباء، والباقون برفعها، واختلفوا في الفتحة، هل علامة نصب أم علامة جر؟، ...، ومن قال بأنّه مجرورٌ جعله عطفاً على {بإسحاق} والمعنى: أنها بُشِّرت بهما، وفي هذا الوجه والذي قبله بحثٌ: وهو الفصلُ بالظرف بين حرف العطف والمعطوف، ...، ونسب مكي الخفضَ للكسائي، ثم قال: وهو ضعيف إلا بإعادة الخافض؛ لأنك فَصَلْت بين الجار والمجرور بالظرف"[٢].

وقد أحال السمين الحلبي إلى موضع آخر في سورة النساء في قوله تعالى:

﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ ﴾[٣]

فـ"الظاهرُ أنَّ قوله: {أَن تَحْكُمُواْ} معطوفٌ على {أَنْ تُؤَدُّوا} أي: يأمركم بتأديةِ الأماناتِ وبالحكمِ بالعدل، فيكونُ قد فصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف"[٤]، لكنه لم يضعف هذا الوجه في هذه الآية الكريمة، ونقل التضعيف عن مكي والكسائي في الآية الكريمة قبل السابقة للزوم إعادة حرف الجر فقط، مع أن حرف العطف على حرف واحد وليس على حرفين، وهو ما ضعفه النحاة وجعلوه خاصا بالضرورة الشعرية، ومن هنا يجب أن يكون التضعيف لوجود حرف العطف على حرف واحد، بالإضافة إلى عدم إعادة حرف الجر، ففي هذه الآية علتان تجتمعان معا وترجحان تضعيف هذا الوجه، وهما: وجود حرف العطف على حرف واحد، ثم عدم إعادة حرف الجر، ومن الواضح أنّ الوجه الإعرابي الخاص بالفصل بين حرف العطف

---

(١) هود: ٧١.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٣٥٦/٦.

(٣) النساء: ٥٨.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٩/٤-١٠.

والمعطوف هو من الوجوه التي يتجلى فيها تفكك مكونات البنية التركيبية للآيتين الكريمتين السابقتين، وهو ما يضعف هذا الوجه الإعرابي إذ يؤدي إلى عدم تماسك النص القرآني.

والحال وصاحبها من المتلازمات في النحو العربي، فكل حال لا بد لها من صاحب، وقد ضعف بعض النحاة الفصل بين الحال وصاحبها، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[1]، قرئ {أَطْهَرُ} بالنصب[2]، وضعفه السمين للفصل بين الحال وصاحبها[3].

وفي قوله تعالى:

﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا **فَجَزَآؤُهُ** جَهَنَّمُ **خَالِدًا** فِيهَا﴾[4]

يذكر السمين أنّ قوله تعالى: {خَالِدًا} حال، ويضعّف أن تكون حالا من (الهاء) في قوله تعالى: {فَجَزَآؤُهُ}؛ لأنّه "يؤدي إلى الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي، وهو خبرُ المبتدأ الذي هو {جَهَنَّمُ}[5]، ومن ثم يتأول لها محذوفا تقديره: فجزاؤه جهنم يُجْزاها خالداً فيها.

ومن الملاحظ في الآية الكريمة السابقة أنّ الفصل بين الحال وصاحبها لم يكن بأجنبي منهما، فالفاصل ليس أجنبيا من صاحب الحال؛ لأنّه خبر عنْه، ومن ثم

---

(١) هود: ٧٨.

(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ٣٦٢/٦ .

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٤٦٠/٢، وحاشية الخضري، الخضري، ٣٥٥/٢، ٤٨٢/٢.

(٤) النساء: ٩٣.

(٥) الدر المصون، السمين الحلبي، ٧٣/٤.

فلم نشعر بتفكك في التركيب، بل إن تقديره: فجزاؤه جهنم يُجْزاها خالداً فيها هو الذي فكك البنية النحوية والدلالية للتركيب وأفقد التركيب تماسكه وترابطه.

والمصدر ومعموله من المتلازمات في النحو أيضا، ويرى النحاة أنّه لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وذلك نحو قولهم: (أعجبني ضربك اليوم أمس زيدا)، على أن (أمس) ظرف لـ(أعجبني)؛ لأن الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي غير جائز(١)، وبناءً على ذلك ضعف السمين الحلبي الفصل بين المصدر ومعموله بفاصل طويل، ففي قوله تعالى:

﴿ وَإِلَى اللهِ **الْمَصِيرُ** * قُلْ إِن تُخْفُوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ واللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * **يَوْمَ** تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾(٢)

يذكر أن في نصب: {يوْمَ} وجوها، أحدها: "أن يكونَ بالمصير،...، وهذا ضعيفٌ على قواعد البصريين؛ للزوم الفصلِ بين المصدرِ ومعمولِه بكلامٍ طويل"(٣)، وهو ما يؤدي إلى تفكك التركيب.

والفصل في الآية الكريمة السابقة لم يكن لا بالظرف ولا بالجار والمجرور، وإنما بأجنبي عن المصدر ومعموله، ومن ثم فأرى أن هذا الفصل ليس ضعيفا على ما يذكره السمين، وإنما هو غير جائز على ما يذكره جمهور النحاة، فالفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله غير جائز، ويترتب على ذلك القول بعدم جواز الوجه الإعرابي، لا بضعفه، على ما يذكره السمين في الآية الكريمة السابقة.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٤٠٦/٣، وحاشية الصبان، الصبان، ٢٨٦/٢-٢٨٧.

(٢) آل عمران: ٢٨-٣٠.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ١١٤/٣-١١٥.

ثانيا: تفكك البنية الدلالية وضعف الوجه الإعرابي:

يختص معيار (الحبك) في علم اللغة النصي بدراسة الوسائل التي تتحقق بها الاستمرارية في عالم النص، وترتبط ارتباطًا مباشرًا بترتيب شبكة المفاهيم والعلاقات التي تقع تحت ظاهر النص، أو تحت سطح النص، وأنْ تكون متناسبة ومترابطة بحيث يمكن أن يستدعي بعضُها بعضًا، وهي حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجًا وإبداعًا وتلقيًا واستيعابًا وتفسيرًا[1]، والتي تكون ضرورية لفهم هذا النص وتفسيره[2]، وقد اعتمد السمين الحلبي في (الدر المصون) على عنصري: تفكك التركيب، وبعد المعنى، في القول بتضعيف وجه إعرابي معين، حيث إن مثل هذا الأمر يفقد عالم النص استمراريته وتواصله ويؤدي إلى تقطع شبكة العلاقات والمفاهيم المبثوثة في عالم النص، ومن ثم يؤدي إلى ضعف تماسك التركيب، ففي قوله تعالى:

﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا﴾[3]

يذكر السمين أنه يمكن "أن تكون (أَنْ) الناصبة، وما في حَيِّزها، منصوبةً على الإغراء بـ(عليكم)، ويكون الكلامُ الأول قَدْ تمَّ عند قوله: (ربكم)، ثم ابتدأ فقال: عليكم ألا تشركوا، أي: الزموا نفي الإشراك وعدمه، وهذا، وإن كان ذكره جماعة كما نقله ابن الأنباري، ضعيف لتفكك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه لا يتبادر إلى الذهن[4].

إن نقل الجار والمجرور: {عَلَيْكُمْ} في الوجه الإعرابي السابق من حيز الجملة الأولى: {قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ}، إلى حيز الجملة الثانية: {عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا}، يؤدي إلى تفكك دلالة التركيب؛ لأن الظاهر المتبادر إلى الذهن تعلق الجار

---

(١) انظر: نحو أجرومية للنص الشعري، الدكتور سعد مصلوح، ص١٥٤.

(٢) انظر: نحو النص، الدكتور أحمد عفيفي، ص٩٠.

(٣) الأنعام: ١٥١.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥/٢١٦-٢١٧.

والمجرور بالفعل (أتل) في الجملة الأولى لا بالجملة الثانية، وتفكك هذا الترابط الدلالي هو ما دعا السمين الحلبي إلى القول بتضعيف هذا الوجه الإعرابي، وهو ما يشير إلى اهتمامه بترتيب شبكة المفاهيم والعلاقات التي تقع تحت ظاهر النص، أو تحت سطح النص، وأن تكون متناسبة ومترابطة بحيث يمكن أن يستدعي بعضُها بعضًا في النص القرآني.

ثالثا: تفكك البنية التركيبية والدلالية وتضعيف الوجه الإعرابي:

اعتمد السمين الحلبي على ما يمكن أن يلحظ من تفكك في البنية التركيبية والبنية الدلالية للنص معا في القول بتضعيف وجه إعرابي معين من خلال الفصل بين المبتدأ والخبر، ففي قوله تعالى:

﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[1]

يذكر أنّ في إعراب قوله تعالى: {بَلاغٌ} وجهان، الثاني منهما: "أنَّه مبتدأٌ، والخبرُ قولُه: {لهم} الواقعُ بعد قولِه: {ولا تَسْتَعْجِلْ}، أي: لهم بلاغٌ، فيُوْقَفُ على: {فلا تَسْتعجل}، وهو **ضعيفٌ جدًا** للفصلِ بالجملةِ التشبيهية؛ ولأنَّ الظاهرَ تَعَلُّقُ {لهم} بالاستعجال، فهو يُشْبِه التهيئةَ والقطعَ"[2].

لقد علق السمين الحلبي على الوجه الإعرابي السابق بأنه: (ضعيف جدًا) لأنه يفقد النص ترابطه وانسجامه تركيبيا من خلال الفصل بين المبتدأ والخبر، ودلاليا؛ لأن الظاهر تعلق الجار والمجرور (لهم) بـ(تستعجل)، وكأنه بهذا التضعيف يؤكد بشكل مباشر على ضرورة ترابط النص القرآني وتماسكه لفظيا ودلاليا، ولما افتقد الوجه الإعرابي إلى هذا التماسك لفظيا ودلاليا، وهو ما يعالج في مباحث علم اللغة النصي في بابي: السبك، والحبك، كان ذلك مبررا لأن يحكم على هذا الوجه بأنه (ضعيف جدا) لافتقاده إلى الأمرين معا.

---

(١) الأحقاف: ٣٥.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦٨١/٩.

رابعًا: استقلال الجمل بنفسها وتماسك النص القرآني:

يقوم التعبير القرآني أحيانًا على أساس استقلال الجملة القرآنية عما قبلها لغرض بلاغي، وهو أمر التفت إليه بعض المفسرين، فيذكر ابن عاشور، أن "إظهار اسم الجلالة في قوله: {واللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ}(١)؛ لقصد استقلال الجملة لتكون كالمثل"(٢)، ويذكر أيضا في قوله تعالى:

﴿ أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِن دُونِي أَوْلِيَاء ﴾(٣)

أن "إظهار {الَّذِينَ كَفَرُوا} دون أن يُقال: أفحسبوا، بإعادة الضمير إلى الكافرين في الآية قبلها؛ لقصد استقلال الجملة بدلالتها، وزيادة في إظهار التوبيخ لهم"(٤)، وقد اعتمد المفسرون على أمر استقلال الجملة في القرآن الكريم عما قبلها لأداء دلالات بلاغية معينة(٥) بما لا يخل بمبدأ تماسك النص القرآني.

وقد اعتمد السمين الحلبي على فكرة استقلال الجملة عما بعدها في القول بتضعيف بعض وجوه الإعراب في القرآن الكريم، حيث نراه في قوله تعالى: {اللَّهُ الصَّمَدُ}(٦)، يذكر أنه "يجوز أن يكونَ: {الصَّمَدُ} صفةً، والخبرُ في الجملةِ بعده، كذا قيل، وهو ضعيفٌ، من حيث السِّياقُ، فإنَّ السِّياقَ يَقْتضي الاستقلالَ بأخبارِ كلِّ جملةٍ"(٧).

---

(١) آل عمران: ١٥.

(٢) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٤٢/٣، وانظر أيضا: ٥٧٧/٢.

(٣) الكهف: ١٠٢.

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٤١/١٥.

(٥) انظر: المصدر السابق، ٤٢/٣، وانظر أيضا: ٥٧٧/٢.

(٦) الإخلاص: ٢.

(٧) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٥٢/١١.

والرأي السابق الذي ذكره السمين وضعفه، وهو كون: {الصَّمَدُ} صفة، هو رأي أبي حيان في البحر دون تضعيف[1]، وذكره السمين دون أن ينسبه إلى صاحبه، ولكنه ضعفه اعتماد على فكرة استقلال كل جملة بنفسها دون سابق عليها أو لاحق لها، ومن ثم استقلال كل جملة اسمية بأخبارها، وهو ما نقله الشوكاني مكررًا ما ذكره السمين في (الدر المصون) دون إسناد[2].

والحق أنّ هناك عوامل أخرى تؤيد الرأي السابق للسمين الحلبي في الآية الكريمة السابقة، منها ضرورة استقلال كل آية بنفسها، لأن الآية مبنية على الوقف على فاصلتها، والوقف مع عدم تمام المعنى أمر غير مقبول في الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

وليس هناك تعارض على الإطلاق بين استقلال كل جملة بنفسها، كما رأينا في الآية الكريمة السابقة، وتماسك النص القرآني، فالمقصود بالاستقلال هنا الاستقلال التركيبي من حيث الأركان الأساسية في الجملة الواحدة، المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، أما تماسك النص فواضح من خلال ارتباط الجمل فيما بينها تركيبيا ودلاليا.

وبذلك نلحظ أنّ ضعف الوجه الإعرابي عند السمين الحلبي في (الدر المصون) لم يقف عند حد الجملة المفردة وأسسها النحوية والدلالية من وجوب أو جواز أو شذوذ، وإنما تخطى ذلك ليشمل نظرة شاملة إلى النص بشكل عام، وترابط الآيات في النص القرآني لفظيا ودلاليا.

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان، ٥٣٠/٨.

(٢) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ٨٣/٨.

الخاتمة

(الأسس اللغوية لتضعيف الوجه الإعرابي في الدر المصون للسمين الحلبي) كان عنوانًا مختارًا لهذا البحث، والهدف الأساس فيه، وكما يبدو من عنوانه، البحث عن الأسس اللغوية التي بنى عليها السمين الحلبي تضعيفه لبعض الوجوه الإعرابية في (الدر المصون)، وقد تجلت هذه الأسس في هذه الدراسة، وكما يبدو من مباحثها، في أربعة أسس، هي: الأساس الدلالي، والأساس الأصولي، والأساس النحوي التركيبي، والأساس النصي، وقد انتهي بحث هذه الأسس التي اعتمد عليها السمين الحلبي إلى النتائج الآتية:

- أنّ الأساس الدلالي في تضعيف الوجه الإعرابي كان أساسًا واضحًا تمامًا في تضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون)، فقد أكّد السمين في أكثر من موضع أنّ المعنى هو الموجه للإعراب، وأنّه لا سبيل إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى، ومن ثم ضعّف السمين الحلبي كلّ وجه إعرابي لا يستقيم به المعنى.
- أنّ المقصود بالمعنى عند السمين ليس المعنى المعجمي، وإنما المعني التركيبي السياقي الذي يفهم من مقتضيات السياق والمقام.
- ذكر النحاة والمعربون عددًا من أسباب تعدد الوجوه الإعرابية في القرآن الكريم، وأضاف هذا البحث إليها: الوقف والابتداء، والحذف، حيث تؤدي هاتان الظاهرتان السابقتان إلى تعدد الوجوه الإعرابية؛ حيث يؤدي إلى الاختلاف في الوقف والابتداء، والاختلاف في تقدير العنصر المحذوف إلى تعدد في الوجوه الإعرابية للبنية السطحية في ظاهر النص.

- أنّ هناك تدرجًا في تضعيف السمين الحلبي الوجه الإعرابي للمعنى، حيث يبدأ هذا التضعيف من قوله: (وفيه إشكال)، إلى قوله: (ضعيف)، إلى (ضعيف جدا)، إلى (فاسد).
- أنّ وصف السمين الوجه الإعرابي بأنّ فيه إشكالا يأتي حينما يكون هناك إشكال في ظاهر المعنى، لكنْ يمكن التأول له بوجه ما من الوجوه.
- أنّ وصف السمين الوجه الإعرابي بأنه ضعيف يأتي حينما يكون هناك إشكال في ظاهر المعنى لا يمكن التأول له.
- أنّ وصف السمين الوجه الإعرابي بأنه (ضعيف جدًا) يأتي حينما يثبت بالمقام الديني والتاريخي معنى يخالف الوجه المضعف.
- أنّ وصف السمين الحلبي الوجه الإعرابي بأنه (فاسد) يأتي حينما يثبت بالمقام الديني والتاريخي معنى يخالف الوجه المضعف، مع كون الإعراب مخالفا لثوابت التراكيب العربية.
- أنّ السمين الحلبي كان يلجأ أحيانا إلى المقام المتمثل في مقتضيات العقيدة في استفادة معنى معين يخالف معنى الوجه الإعرابي، ثم يبني عليه تضعيفه لهذا الوجه الإعرابي.
- أنّ ما كان أصلا في المعنى لا بد أن يوجه إعرابيا بعمدة، وما كان فرعا في المعنى وجه إعرابيا بفضلة، وما ورد مخالفا لذلك من وجوه الإعراب عده السمين ضعيفًا.
- أنّ كلّ ما ضعفه السمين الحلبي لعلتين كان التضعيف للمعنى أحد هاتين العلتين.
- أنّ السمين الحلبي كان على دراية كاملة بأصول النحو من السماع والقياس واستصحاب الحال والإجماع، ومن ثم رأيناه يعتمد عليها بشكل واضح في تأصيل القاعدة النحوية بشكل عام، وفي تضعيف الوجه الإعرابي بشكل

خاص، وهو ما يشير إلى أنّه كان يقيم رأيه في تضعيف الوجه الإعرابي على الأصول التي أقام عليها النحاة قواعدهم النحوية.

- أقام السمين الحلبي كثيرًا من وجوه تضعيف الوجه الإعرابي على الأساس النحوي التركيبي الذي يرتبط في بعض جوانبه بظواهر: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير.
- ظاهرة الحذف إحدى الظواهر النحوية التركيبية التي ترتبط أساسًا بنظرية الأصل والفرع في النحو العربي، والتي تؤدي إلى تعدد الوجوه الإعرابية في النحو العربي عامة، وفي إعراب القرآن الكريم خاصة.
- اعتمد السمين الحلبي على قواعد الحذف في تضعيف بعض وجوه الإعراب، ومن ذلك وصفه حذف الحرف، عاملا أو غير عامل، بأنّه (ضعيف جدا)؛ لأن الحروف إنما تأتي لمعنى، وأن الأصل فيها هو الذكر، وأن حذفها إنما يأتي على خلاف الأصل، ومن ثم وصف هذا الحذف بأنّه (ضعيف جدا)، وقد ضعّف السمين الحلبي بعض الوجوه الإعرابية التي تتكئ على الحذف، ومنها:

١. أن حذف العائد على (ما) يضعف موصوليتها ويرجح حرفيتها.
٢. أن حذف الخبر مع الفصل ضعيف.
٣. أن حذف أحد مفعولي (حسب) ضعيف.
٤. أن حذف العائد على المبتدأ لفظا ومعنى ضعيف.
٥. أن حذف حرف العطف ضعيف جدا.
٦. أن حذف حرف الجر مع بقاء عمله ضعيف جدا.
٧. أن حذفُ حرفِ الجر وانتصابُ مجرورِه ضعيفٌ.
٨. أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله ضعيف جدًا.

- اعتمد السمين الحلبي على قواعد الزيادة في تضعيف بعض وجوه الإعراب التي قيل فيها بزيادة حرف معين؛ لأن القول بزيادة الحرف على خلاف الأصل، فالأصل عدم الزيادة، وبناء على ذلك ضعف السمين الحلبي التي قيل فيها بزيادة حرف على خلاف الأصل، ومنها:

١. أن زيادة (الباء) مع المبتدأ في غير (حسب) ضعيف.
٢. أن زيادة (الفاء) في خبر الموصول غير ظاهر الشبه باسم الشرط ضعيف.
٣. أن زيادة (الكاف) في الخبر ضعيف.
٤. أن زيادة (اللام) في المفعول به دون تقدم المعمول أو كونه فرعا ضعيف.
٥. أن زيادة (أن) الناصبة للفعل المضارع ضعيف.
٦. أن جزم المضارع في جواب الشرط بعد (لا) مع زيادة (الفاء) في جملة الجواب ضعيف.

- اعتمد السمين الحلبي على ما أسسه النحاة من قواعد نحوية تتعلق بظاهرة الرتبة، محفوظة، أو غير محفوظة، في تضعيف بعض وجوه الإعراب في الدر المصون، ومن ذلك:

١. أنّ تقديم الحال على عاملها المعنوي ضعيف.
٢. أنّ تقديم الصفة المؤولة على الصفة الصريحة ضعيف.
٣. أن تقديم ما في حيز (إنّ) عليها ضعيف.
٤. أن تقديم المستثنى على الجملة التي هو من متعلقاتها ضعيف.
٥. أن تقديم الحال على عاملها الواقع بعد (إلا) الاستثنائية ضعيف.
٦. أن تقديم معمول المصدر عليه ضعيف.
٧. أن تقديم معمول اسم الفعل عليه ضعيف.
٨. أن تقديم المصدر المؤكد لمضمون الجملة عليها ضعيف.
٩. أن تقديم جواب القسم عليه ضعيف.

وهو ما يشير إلى أن قرينة الرتبة، محفوظة أو غير محفوظة، وما أسسه النحاة لها من أسس نحوية، كانت ظاهرة مهمة في تضعيف الوجه الإعرابي في (الدر المصون).

- من الأسس اللغوية التي اعتمد عليها السمين الحلبي في تضعيف وجه إعرابي معين تماسك النص القرآني حيث يؤدي الوجه المضعف إلى تفكك بنية النص القرآني تركيبيا أو دلاليا، وهو النص القائم أساسًا على التماسك وترابط الأجزاء والعناصر، وهو ما يشير بشكل واضح ومباشر إلى إدراك السمين الحلبي للبعد النصي في التحليل اللغوي، وهو البعد المتمثل في ضرورة تماسك النص وترابطه في ظاهر النص على مستوى البنية التركيبية للنص، وفي عالم النص على مستوى البنية الدلالية للنص، ومصطلح: (بعيد)، أو (فيه بعد) يرادف لديه مصطلح: (ضعيف) حيث يؤدي إلى عدم تماسك البنية التركيبية للنص بالفصل بين المتلازمات.
- ضعف السمين الحلبي كل وجه إعرابي يؤدي إلى تفكك النص تركيبيا من خلال الفصل بين المتلازمات النحوية، نحو: الجار والمجرور، والمعطوف والمعطوف عليه، على مستوى البنية التركيبية السطحية للتركيب.
- ضعّف السمين الحلبي كلّ وجه تم فيه الفصل بفاصل طويل معتمدا في ذلك على أن طول الفاصل يفقد النص القرآني تماسكه وترابطه.
- ضعف السمين الحلبي كل وجه إعرابي يؤدي إلى تفكك البنية الدلالية للنص القرآني.

المصادر والمراجع

- **أثر السياق في البحث النحوي في الدر المصون للسمين الحلبي**، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨م.
- **الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعًا ودراسة**، الدكتور محمد عبد الله السيف، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- **أثر المعنى في تعدد الوجوه الإعرابية في سورتي آل عمران والنساء**، سهام عبد الرحيم السحيمات، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة، ٢٠٠٨م.
- **استصحاب الحال في أصول النحو، قراءة ورأي**، ، الدكتور عبد المهدي الجراح والدكتور خالد الهزايمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٠م.
- **أسس الإعراب ومشكلاته**، الدكتور طاهر سليمان حمودة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
- **إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز**، بديع الزمان سعيد النورسي، تحقيق إحسان قاسم الصالحي، مطبعة الخلود، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- **الأصول، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- **أصول النحو العربي**، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٧م.
- **الأعلام**، خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

•**الإغراب في جدل الإعراب**، مع كتاب: **لمع الأدلة في أصول النحو**، أبو البركات الأنباري، (ت: ٥٧٧ هـ)، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

•**الاقتراح في علم أصول النحو**، جلا الدين السيوطي، (ت:٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.

•**الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م.

•**البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، (ت: ٧٥٤هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

•**البيان في روائع القرآن**، الدكتور تمام حسان، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م.

•**بلاغة الخطاب وعلم النص**، الدكتور صلاح فضل، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس، ١٩٩٢م.

•**بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للباحث الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

•**التحرير والتنوير**، الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: (ت: ١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٧٣م .

•**التصوير الفني في القرآن**، سيد قطب، دار الشروق، ط١٦، ٢٠٠٢م.

•**تطور المصطلح النحوي**، الدكتور يحيى القاسم عبابنة، جدارة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

•**تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية**، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، بحث منشور في سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مكتبة الزهراء، القاهرة، (د.ت).

•**التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه: الحجة للقراء السبعة**، الدكتورة سحر سويلم راضي، دار بلنسيا، المنوفية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

•**الجملة العربية**، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

•**الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي، (ت: ٧٢٤ هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

•**حاشية الخضري، على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، الشيخ محمد الخضري، (ت:١٢٨٨هـ)، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

•**حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، محمد بن علي الصبان، (ت: ١٢٠٦هـ)، ، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي، (د.ت).

•**الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحويليين التوليديين**، الدكتور آدم أحمد آدم، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م.

•**الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت:٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

•**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف بن عبد الدايم، السمين الحلبي، (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

•**دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، (ت: ٤٧٤ هـ)، قرأه وعلق عليه أبو فهر، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.

•**سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت:٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
•**السمين الحلبي نحويا من خلال كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للباحث مراد علي الفراية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٤م.
•**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.
•**شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور الإشبيلي، (ت:٦٦٩ هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٩٨٢م.
•**شرح الرضي على الكافية**، الرضي الإستراباذي، (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
•**شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
•**شرح شذور الذهب**، ابن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
•**شرح الكافية الشافية**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أمر القرى، ودار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
•**ظاهرة الإعراب في العربية**، الدكتور عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، دار اقرأ، ليبيا، ١٣٩٩هـ.
•**ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

•**علم الجمال اللغوي**، الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.

•**علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية**، الدكتور صبحي الفقي، دار قباء للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

•**الفاصلة القرآنية، دراسة في ضوء علم اللغة النصي**، الدكتور محمود سليمان الجعيدي، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد ٣٧، أغسطس، ٢٠٠٥م.

•**فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت:١٢٥٠هـ)، اعتنى به وراجع أصوله يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م.

•**قرينة الرتبة في اللغة العربية**، الدكتور أمل باقر جبارة، مجلة كلية الفقه، جامعة الكوفة، ع١٥، ٢٠١١م.

•**قواعد التوجيه في النحو العربي**، الدكتور عبد الله أنور سيد أحمد الخولي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

•**القياس في اللغة العربية**، الدكتور محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

•**الكتاب**، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت:١٨٠ هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ومكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعتان: الأولى، والثانية، ١٩٧٧-١٩٨٢م.

•**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة (ت: ١٠٦٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، (د.ت).

•**لسان العرب**، ابن منظور، (ت:٧١١هـ)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

•**اللغة العربية معناها ومبناها**، الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

•**لمع الأدلة في أصول النحو**، ومعه كتاب: الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، (ت: ٥٧٧ هـ)، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

•**اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

•**المـدارس النحويـة**، الـدكتور شـوقي ضـيف، دار المعـارف، القـاهرة، الطبعـة ٧، ٢٠١١م.

•**مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م.

•**مدخل إلى علم لغة النص**، فولفجانج هاينه مان، وديتر فيهفجر، ترجمة الدكتور سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

•**معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩م.

•**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

•**منهج السمين الحلبي في توجيه القراءات في تفسيره الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، بسام عليان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، المجلد العشرون، العدد الثاني، ٢٠١٢م.

•**منهج السمين الحلبي في التفسير في كتابه: الدر المصون**، الدكتور عيسى بن ناصر بن علي الدريبي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م.

•**نحو أجرومية للنص الشعري**، دراسة في قصيدة جاهلية، الدكتور سعد مصلوح، مجلة فصول، المجد العاشر، العددان الأول والثاني، يوليو وأغسطس، ١٩٩١م.

•**النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز**، الدكتور مصطفى ناصف، مجلة فصول، القاهرة، مج١، ع٣، أبريل، ١٩٨١م.

•**نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي**، الدكتور أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

•**نظرات في تحقيق الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، الدكتور محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد ٢٣، ٢٠٠٥م.

• **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).